الجامعة الإسلامية – غزة

عمـادة الدراسات العليـا

كليـــــة التجـــــارة

قسم المحاسبة والتمويـل

فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية

(دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية)

إعداد الباحث

أسامة كمال دهمان

إشراف

د. عصام البحيصي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

(1433هـ - 2012م)

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

"يَرفَعِ اللهُ الَّذِينَ ءامَنُوا مِنكُم والَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ
درجاتٍ واللهُ بِما تَعمَلُونَ خَبِيرٌ"

(سورة المجادلة:11)

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية، ومن ثم تقييم مدى فاعليتها في تحقيق جودة التقارير المالية، وأخيراً تحديد ما اذا كان هناك معوقات تحد من القدرة على تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك النظم.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والبحوث والمجلات العلمية والتقارير الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة بهدف انجاز الاطار النظري للدراسة، كما أُستُعِينَ بالمصادر الأولية حيث أُجرِيَت عدد من المقابلات مع بعض المسؤولين ذوي العلاقة بموضوع الدراسة، وأخيراً تم الاعتماد على الاستبيان لتغطية الاطار التطبيقي للدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (133) استبانة على افراد عينة الدراسة، وتم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان من أهمها: (1) نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارة فاعلة بنسبة 73% في تحقيق جودة التقارير المالية، أي ما زالت بحاجة لمزيد من التطوير لتعزيز قدرتها على توفير كافة متطلبات متخذي القرارات من التقارير والاحصائيات اللازمة، (2) ضعف الدور الرقابي للتقارير المالية، حيث أنها غير قادرة على تلبية احتياجات الجهات التشريعية والرقابية للقيام بالمهام الرقابية الموكلة إليها، فهي لا تشتمل على أساليب للتحليل المالي تساعد في إجراء المقارنات بين السنوات ومعايير ومؤشرات تساعد على اكتشاف الانحرافات، (3) صعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الادارات العاملة في وزارة المالية والدوائر المالية التابعة للوحدات الحكومية الأخرى في جانب تبادل المعلومات والتقارير المالية.

أخذاً بعين الاعتبار ما أسفرت عنه النتائج أوصت الدراسة متخذي القرار في وزارة المالية بضرورة العمل جدياً نحو: (1) استكمال حوسبة كافة النظم والاجراءات المحاسبية المطبقة في مختلف دوائر الوزارة بهدف الاستفادة من فوائد تطبيق النظم المحوسبة، (2) تعزيز الدور الرقابي للتقارير المالية، من خلال تدعيم التقارير المالية بأساليب التحليل المالي ومعايير ومؤشرات تساعد على اكتشاف الانحرافات، (3) تصميم منظومة تقارير مالية متكاملة وموحدة تتضمن قاعدة بيانات شاملة لكافة أوجه النشاط المالي الحكومي، وفتح النوافذ اللازمة والكفيلة بتوفير كافة احتياجات متخذي القرارات من المعلومات والتقارير المالية.

Abstract

"The effectiveness of computerized accounting information systems in achieving a qualitative financial reports"

This study aimed to show the actuality of computerized accounting information systems applied in the Palestinian Ministry of Finance, and then evaluate their effectiveness in reaching a qualitative financial reports, and finally to determine whether there are obstacles limit the ability to achieve a qualitative financial reports which issued by those systems.

In order to achieve study objectives a descriptive analytical method was used, where secondary sources of books, researches and scientific journals and reports which specified or related to the subject of the study were used in order to accomplish the theoretical framework, furthermore a number of interviews with some officials whom related with the study subject were conducted, and finally the questionnaire was used to get the practical frame done, where the researcher distributed a number of (133) questionnaire to the members of the study sample, and used Statistical Package of Social Science (SPSS) for data analyzing and hypotheses testing.

The study concluded a set of results, the most important were: (1) The computerized accounting information systems which applied in the Ministry of Finance were 73% effective in attaining a qualitative financial reports, but they need to be developed further to enhance its ability to provide all decision makers' requirements of needed reports and statistics, (2) Weak controlling role of the financial reports, as it cannot meet the needs of regulators and supervisory to perform controlling tasks entrusted to them, by not including financial analyses forms, criteria and indicators which help to detect deviations, (3) The difficulty of coordination in exchanging financial information and reports between the accounting information systems applied in the Ministry of Finance directorates and all the financial departments in other governmental units.

Considering the resulted findings, the study recommended decision makers in the Ministry of Finance to work hard toward: (1 Computerizing all the systems and the accounting procedures applied in the various departments of the Ministry, (2) Strengthening the controlling role of the financial reports, through supporting the financial reports by financial analyses forms, criteria and indicators which help to detect deviations, (3) Designing integrated financial reporting system includes a comprehensive database of all aspects of government financial activity, and open all the windows needed to ensure the provision of all the decision makers' requirements of information and financial reports.

الإهداء

إلى والدي العزيز . . .

النموذج النادر من نماذج العطاء المتدفق،، إلى من يعجز اللسان عن تبيان فضله وعظيم عطائه،، أبي.

إلى أمي الغالية. . .

التي أستمد منها الدفء والحنان،، إلى من غرست فيَّ حب التعلم منذ نعومة أظافري،، أمي.

إلى زوجتي الصابرة. . .

الشريكة الوفية التي ما ادَّخرت جهداً في توفير المناخ المناسب طيلة فترة الدراسة.

إلى أخي وأخواتي الأعزاء. . .

الذين أكن لهم كل حب وتقدير،، إلى من أتمنى لهم دوام التقدم والتوفيق في جميع مناحي الحياة.

إلى طفلتي الحبيبة. . .

وتين قلبي،، إلى الشريان الذي يمدني بالحياة،، ويبعث فِيَّ الأمل، وتيـــــــن.

إلى أهلي جميعاً وأصدقائي الذين آزروني من أجل تحقيق الآمال. . .

إلى كل من له حقٌ عليَ. . .

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع،،،

الباحث

أسامة كمال دهمان

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا رب لك الحمد أن مننت علي ويسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

انطلاقاً من العرفان بالجميل، وبعد شكر الله عز وجل، فإنه ليسرني وليثلج صدري أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى أستاذي، ومشرفي الأستاذ الفاضل **د. عصام البحيصي** الذي زودني من منابع علمه بالكثير، والذي مدني بتوجيهاته السديدة التي كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذه الدراسة وإخراجها على أكمل وجه.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي **أ. د. حمدي زعرب و د. نضال عبد الله** أعضاء لجنة النقاش الموقرين على ما تكبدوه من عناء في قراءة رسالتي المتواضعة وإغنائها بمقترحاتهم القيمة، فجزاهم الله عني خيراً.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الموصول إلى كل من كان له يد عون وإسناد أو كلمة نصح وإرشاد، لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، سائلاً المولى عزَّ وجل أن يجعله في ميزان حسناتهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وأسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا جميعاً، فإن أصبنا فمن الله وإن أخطأنا فمن أنفسنا، والله ولي التوفيق.

الباحث

أسامة كمال دهمان

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	–
ملخص الدراسة باللغة العربية	أ
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	ب
الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	خ
قائمة الأشكال	ذ
قائمة الملاحق	ذ
الفصل الأول : الاطار العام للدراسة	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	3
أهداف الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
حدود الدراسة	4
الدراسات السابقة العربية	5
الدراسات السابقة الأجنبية	12
التعليق على الدراسات السابقة	15
الفصل الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وجودة التقارير المالية	
المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	**16**
تعريف نظم المعلومات المحاسبية	17
مفهوم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة	17
مكونات نظم المعلومات المحاسبية	18
وظائف نظم المعلومات المحاسبية	19

الموضوع	الصفحة
أهداف نظم المعلومات المحاسبية	19
الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبية لأن يكون فاعلاً وكفؤاً	20
كيف يضيف نظام المعلومات المحاسبية قيمة للمنظمة	20
المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	**22**
مفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية	22
أنواع التقارير المالية	23
خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية	26
المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية	29
المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية	**31**
العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية	31
أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة التقارير المالية	33
الفصل الثالث: واقع نظم المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في وزارة المالية الفلسطينية	
المبحث الأول: نبذة عن وزارة المالية الفلسطينية	**38**
نشأة وزارة المالية	38
رسالة وزارة المالية	39
أهداف وزارة المالية	39
مهام واختصاصات وزارة المالية	40
وصف عمل أهم الادارات العاملة بوزارة المالية	40
المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية	**43**
أنواع نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية	43
مكونات نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية	43
أهم المستندات والوثائق المحاسبية المستخدمة في وزارة المالية	45
الأسس والقواعد المالية والمحاسبية المتبعة في وزارة المالية	49
البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة في وزارة المالية	50
احتياجات متخذي القرارات من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة	55
المبحث الثالث: واقع التقارير المالية في وزارة المالية الفلسطينية	**56**
مفهوم وأهمية التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية	56

الموضوع	الصفحة
أهداف التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية	56
أنواع التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية	58
الحاجة الى تطوير التقارير المالية	62
الفصل الرابع: الاطار التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة	**64**
منهج الدراسة	64
مجتمع وعينة الدراسة	64
أداة الدراسة	65
اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة الاستطلاعية	67
صدق الاستبانة	68
ثبات الاستبانة	68
اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات عينة الدراسة	76
الأساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة	77
المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	**78**
الوصف الاحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية	78
تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات	83
تحليل المجالات الثلاث الأولى والإجابة على مشكلة الدراسة	98
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
النتائج	102
التوصيات	103
الدراسات المقترحة	105
المراجع	**106**
الملاحق	**115**

قائمة الجداول	الصفحة
جدول (4-1): توزيع أفراد مجتمع وعينة الدراسة حسب الادارة العامة	65
جدول (4-2): مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة	66

قائمة الجداول	الصفحة
جدول (4-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة الاستطلاعية	67
جدول (4-4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال	69
جدول (4-5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال	70
جدول (4-6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال	71
جدول (4-7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال	72
جدول (4-8): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	73
جدول (4-9): نتائج اختبار طريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات الاستبانة	74
جدول (4-10): نتائج اختبار طريقة ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات الاستبانة	75
جدول (4-11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة	76
جدول (4-12): توزيع أفراد العينة حسب الجنس	78
جدول (4-13): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي	79
جدول (4-14): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	79
جدول (4-15): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	80
جدول (4-16): توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي	80
جدول (4-17): توزيع أفراد العينة حسب الادارة العامة	81
جدول (4-18): توزيع أفراد العينة حسب البرنامج المحاسبي المستخدم	82
جدول (4-19): نتائج تحليل فقرات المجال الأول	83
جدول (4-20): نتائج تحليل فقرات المجال الثاني	85
جدول (4-21): نتائج تحليل فقرات المجال الثالث	88
جدول (4-22): نتائج تحليل فقرات المجال الرابع	90
جدول (4-23): نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى المركز الوظيفي	93
جدول (4-24): نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الادارة العامة	94

قائمة الجداول	الصفحة
جدول (4-26): نتائج اختبار أقل فرق معنوي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الادارة العامة	94
جدول (4-25): نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى البرنامج المحاسبي المستخدم	95
جدول (4-27): نتائج اختبار أقل فرق معنوي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى البرنامج المحاسبي المستخدم	96
جدول (4-28): ملخص نتائج تحليل المجالات الثلاث الأولى	98
جدول (4-29): المتوسط الحسابي لآراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" حسب الادارة العامة	99
جدول (4-30): المتوسط الحسابي لآراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" حسب البرنامج المحاسبي المستخدم	100

قائمة الأشكال	الصفحة
الشكل (2-1): اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية	25
الشكل (2-2): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	26
الشكل (3-1): الدورة المستندية للمعاملات في مرحلة طلبات الارتباط	54
الشكل (3-2): الدورة المستندية للمعاملات في مرحلة المطالبات المالية (حوالات وشيكات)	54

قائمة الملاحق	الصفحة
ملحق رقم (1): الاستبانة في صورتها النهائية	116
ملحق رقم (2): أسماء محكمي الاستبانة	120

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- حدود الدراسة
- الدراسات السابقة

❖ **المقدمة:**

أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده معظم الدول الى زيادة كبيرة وملحوظة في أنشطة حكوماتها المختلفة، وقد ترتب على ذلك قيامها بإنفاق الأموال الطائلة على برامجها ومشاريعها بهدف تقديم الخدمات إلى جميع المواطنين (حجازي، 1992: 7)، وتطلب ذلك وجود نظام محاسبي حكومي قادر على إثبات ومعالجة جميع العمليات المالية التي تحدث في الأجهزة الحكومية وتبويبها وتصنيفها وإعداد التقارير المالية اللازمة لمتابعتها (الهويمل، والحسنيين، 2005: 11).

وقد زادت أهمية التقارير المالية الحكومية في الوقت الحاضر استجابة للتغيرات التي تمر بها المجتمعات وذلك لزيادة نطاق الخدمات والأعمال التي تقدمها الحكومات الآن، حيث اكتسبت التقارير والقوائم المالية دوراً حيوياً في عملية التخطيط الاقتصادي والرقابة على العمليات المالية الحكومية وتقييمها من الجهات التشريعية والرقابية المعنية (هلالي، 2002: 13).

ولما كانت نظم المعلومات المحاسبية تمثل أداة رصد وتنظيم للعمليات المالية الحكومية، تمهيداً للحصول على تقارير وقوائم مالية تعكس أنشطة الحكومة المختلفة، بات من الضروري تطوير تلك النظم بشتى الوسائل لزيادة فاعليتها في توفير احتياجات صناع القرار من المعلومات والتقارير المالية الملائمة كأداة لتحليل النشاط الاقتصادي الحكومي، واظهار المعلومات والاحصائيات اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

بناءً على ما تقدم فإن كثيراً من المؤسسات الحكومية اتَّجهت نحو استخدام أحدث التقنيات في مجال نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة القائمة على الحداثة والريادة، حتى تلاءم التطورات في متطلبات العمل ومواجهة العقبات والصعوبات الفنية والإدارية التي تواجهها ادارة هذه المؤسسات، حيث تعتبر جودة المعلومات والتقارير المالية من أهم العناصر التي تساعد الادارة في تحقيق أهدافها، لما لها من التأثير المباشر في اتخاذ القرارات وبالتالي الأثر الأكبر على أعمالها ونشاطاتها.

ومن هنا كان التفكير في إعداد هذه الدراسة لتقييم مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها، حيث تعتبر وزارة المالية عصب الحياة لأي حكومة ونجاحها يعتبر حجر الأساس لنجاح الحكومة.

❖ مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن إهمال تطوير وحوسبة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية، وعدم الاهتمام في توفير خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عنها سيؤدي بشكل شبه أكيد إلى بروز مشاكل كبيرة في دقة وملائمة المعلومات التي يتم توفيرها لمتخذ القرار في الوزارة وجميع الجهات التنفيذية والتشريعية والرقابية في الدولة، والذي بدوره يؤثر سلباً على سلامة السياسات والقرارات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع مما يسبب سوء إدارة المال العام وهدر موارد الدولة ومقدراتها، وتتلخص مشكلة هذه الدراسة بالإجابة على السؤال الآتي:

*** ما مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية؟**

❖ أهمية الدراسة:

نظراً لاتجاه معظم المؤسسات في مختلف القطاعات نحو تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة أصبح من المهم دراسة هذه النظم دراسة علمية متفحصة وتقييم الجدوى من تطبيقها في جميع النواحي خاصة في جانب تحقيق جودة مخرجاتها، لما لها من أهمية كبيرة في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة، وفي ظل ندرة الدراسات التي طبقت على القطاع الحكومي في هذا الموضوع بالرغم من أهمية دور هذا القطاع وأثره على الاقتصاد الفلسطيني، كان لا بد من دراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في مؤسسات القطاع الحكومي، وعلى وجه الخصوص وزارة المالية التي تعتبر أهم مؤسسات القطاع الحكومي والمسؤولة عن إصدار وتوفير التقارير المالية اللازمة لكافة الجهات المعنية من داخل الحكومة وخارجها، كما أن هذه الدراسة هامة بالنسبة للباحث؛ حيث تساعده على تطوير معرفته في مجال نظم المعلومات المحاسبية، وزيادة خبرته في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارة التي يعمل بها.

❖ أهداف الدراسة:

1. دراسة واقع نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية.
2. تقييم فاعلية هذه النظم في تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عنها.
3. معرفة معوقات تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن النظم الحالية.
4. تقديم مقترحات وتوصيات لأصحاب القرار وذوي العلاقة بموضوع الدراسة.

❖ فرضيات الدراسة:

في ضوء المشكلة التي تناولتها الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، يمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

- **الفرضية الأولى:**

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- **الفرضية الثانية:**

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- **الفرضية الثالثة:**

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- **الفرضية الرابعة:**

توجد معوقات تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$.

- **الفرضية الخامسة:**

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية تعزى الى الاختلاف في كلٍ من متغير المركز الوظيفي، الادارة العامة، والبرنامج المحاسبي المستخدم.

❖ حدود الدراسة:

1. **<u>حدود مكانية</u>:** تقتصر الدراسة على إدارات وزارة المالية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة نظراً لصعوبة التنقل بين شطري الوطن بسبب الاحتلال والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الوضع السياسي الراهن.

2. **حدود زمنية:** تم دراسة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارة في تحقيق جودة التقارير المالية خلال الفترة من أغسطس 2011م حتى يوليو 2012م.
3. **حدود بشرية:** سيقتصر نطاق الدراسة من حيث الأفراد على مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الوزارة، باعتبارهم الفئة القائمة والمتفاعلة بموضوع الدراسة.

❖ **الدراسات السابقة:**

أولاً: الدراسات العربية:

1. **دراسة عواد (2012)، بعنوان: "مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة".**

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة، ومدي قدرة الأنظمة المحاسبية الالكترونية على توفير المعلومات الملائمة في الوقت المناسب لمتخذي القرار.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: 1) نظام الرقابة الداخلية له القدرة على اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب. 2) قدرة الرقابة على دراسة المخاطر التي تهدد أمن المعلومات في النظام. 3) يستطيع نظم المعلومات المحاسبية توفير خاصيتي الملائمة والموثوقية، ومن الجانب الآخر أثبتت ضعف في قدرة النظام الالكتروني على توفير معلومات تتسم بالاكتمال والقابلية للمقارنة.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة وجود دائرة مستقلة لمعالجة البيانات الكترونياً في الهيكل التنظيمي. 2) ضرورة توفير وصفاً وظيفياً يحدد الصلاحيات والواجبات. 3) يجب أن تدرس الرقابة الداخلية المخاطر الناتجة عن تطبيق أنظمة المعلومات المحاسبية الجديدة، والمخطر الناتجة عن الموظفين. 4) ضرورة الالتزام بتقديم معلومات محاسبية تتسم بالاكتمال والوضوح.

2. دراسة البحيصي (2011)، بعنوان: "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية".

تهدف هذه الدراسة إلى بحث المخاطر التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الفلسطينية في قطاع غزة كنموذج لما هو موجود في باقي الدول النامية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: 1) الشركات الفلسطينية تختلف فيما بينها في درجة تكرار وأهمية المخاطر حسب نوعية نظام المعلومات المستخدم وحسب مدى الارتباط بشبكة الانترنت. إلا انه ليس هناك ارتباط بين نوع المؤسسة ودرجة تكرار وأهمية المخاطر التي تتعرض لها الشركات الفلسطينية. 2) وكانت مخاطر الإدخال المتعمد للبيانات الخاطئة عن طريق المستخدمين، وانقطاع التيار الكهربائي، والإتلاف غير المقصود للبيانات من قبل المستخدمين، واشتراك العاملين في كلمات الدخول للحاسوب والكوارث من صنع الإنسان، ودخول الفيروسات إلى الأنظمة من أهم تلك المخاطر. 3) وأخيراً توصل الباحث إلى أن الأخطار التي تتعرض لها الشركات الفلسطينية هي شبيهة إلى حد كبير بالأخطار التي تتعرض لها الشركات في الدول الأخرى، بخاصة النامية منها.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة زيادة الاهتمام بأمن المعلومات خاصة لدى الشركات التي تستخدم نظام الشبكات والتي ترتبط بشبكة الانترنت. 2) بضرورة رقابة أداء الع املين ذوي العلاقة المباشرة مع البيانات وتطوير قدراتهم وكفاءاتهم في مجال الحاسوب و ذلك لضمان عدم إدخال متعمد للبيانات الخاطئة أو إتلاف غير مقصود للبيانات السليمة. 3) ضرورة التزام العاملين ذوي العلاقة بالبيانات بعدم إعطاء كلمات الدخول الخاصة بهم لآخرين، وذلك لضمان عدم استخدامها في أمور تزيد من حدة بعض المخاطر التي تتعرض لها أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات.

3. دراسة أبو هداف (2011)، بعنوان: "تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الوقود العاملة في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة الى تقييم نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الوقود العاملة في قطاع غزة، ومدى قدرتها على تلبية متطلبات الادارة واحتياجات مستخدمي البيانات المالية، والتعرف على معوقات تطبيق النظم المحاسبية لدى هذه الشركات.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: 1) عدم وجود برامج محاسبية متخصصة لمعالجة البيانات المحاسبية للشركات العاملة في مجال توزيع الوقود. 2) نقص في كفاءة المستندات المستخدمة، والسجلات التي يتم التعامل معها. 3) عدم اهتمام ادارات الشركات بتطوير مهارات المحاسبين. 4) وجود دور مهم لنظم المعلومات المحاسبية في مجال التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة تطوير برامج محاسبية متخصصة لمعالجة العمليات المالية الخاصة بشركات توزيع الوقود. 2) العمل على تطوير النماذج والمستندات التي تضمن التسجيل المحاسبي السليم. 3) ضرورة الاهتمام بتطوير مهارات المحاسبين. 4) ضرورة مشاركة المحاسبين في تطوير نظم المعلومات المحاسبية.

4. دراسة ادمون جل (2010)، بعنوان: "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الادارة".

هدفت هذه الدراسة إلي الكشف عن مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصاريف التجارية العراقية الأهلية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: 1) أن المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية التخطيط. 2) أن المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية الرقابة. 3) أن المصارف التجارية العراقية الأهلية فاعلة من حيث تلبية متطلبات عملية اتخاذ القرارات.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية الأهلية باستخدام نظم المعلومات المحاسبية لأداء وظائفها من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار بشكل أوسع، وذلك لإنجازها بفاعلية أكبر. 2) التأكيد على التحسين المستمر لنظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية، مما يمكنها من مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال المالي والمحاسبي وبما سينعكس بالإيجاب على وظائف الادارة في المصرف من تخطيط ورقابة واتخاذ قرارات.

5. دراسة صلاح (2010)، بعنوان: "دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية: دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة الى تقييم وتحليل نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية، والتعرف على مواطن الضعف في أنظمة المعلومات المحاسبية المطبقة في المؤسسات غير الحكومية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: 1) وجود اهتمام واضح لإدارة المؤسسات نحو نظم المعلومات المحاسبية في التدريب وتوظيف المؤهلين علمياً وتوفير الأجهزة والبرامج التطبيقية المناسبة وبينت نتائج الدراسة ارتباط هذه المحددات الأربعة بفاعلية نظم المعلومات المحاسبية. 2) وجود دور مهم للدول المانحة في تعزيز ودعم البيئة المحاسبية في المؤسسات.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة اهتمام ادارة المؤسسات غير الحكومية بنظم المعلومات المحاسبية المطبقة لديها وتزويدها بكل جديد. 2) ضرورة اهتمام وزارة الداخلية الفلسطينية وتجمعات المنظمات الأهلية والمانحين والقطاع الخاص بنظم المعلومات المحاسبية ودعمها بالأجهزة والمعدات والتدريب بما يساهم في تلبية الاحتياجات اللازمة من المعلومات وتعزيز عنصري المسائلة والشفافية.

6. دراسة حمادة (2010)، بعنوان: "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية من خلال استطلاع رأي مراجعي الحسابات الخارجيين في مدينة دمشق.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة أن هناك تأثيراً كبيراً للضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية في الشركات.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة تبني شركات القطاع العام والخاص جميعاً في سورية ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية المطبقة فيها؛ وذلك بهدف تقديم معلومات محاسبية أكثر موثوقية لمستخدميها. 2) ضرورة إجراء دورات

تدريبية للعاملين في إدارة نظم المعلومات في الشركة بهدف زيادة تأهيلهم وتعريفهم بأهمية هذه الضوابط الرقابية لضمان تطبيقها على الشكل الأمثل.

7. دراسة الداية (2009)، بعنوان: "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة".

هدفت هذه الدراسة إلي تقييم أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة، كذلك عملت علي قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، بالإضافة إلي معرفة المعوقات ومشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: 1) أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين وحجم الإيرادات وحجم رأس المال له أكبر الأثر علي استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية. 2) إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلي تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات وملائمتها وإمكانية الاعتماد عليها والحصول عليها في الوقت المناسب.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) شركات الخدمات في قطاع غزة ذات رأس المال وعدد العمال والإيرادات الكبيرة يُفَضَّل أن تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المتطورة وذلك للحصول علي أكبر فائدة من تلك النظم. 2) علي شركات قطاع الخدمات أن تعمل علي استثمار جزء من إيراداتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية، وذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلي زيادة إيرادات الشركة.

8. دراسة الزعانين (2007)، بعنوان: "أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية".

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع أثر المعالجة الآلية لنظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات والمعالجة والمخرجات، والتعرف على الممارسة العملية للمعالجة الآلية لأنظمة المعلومات من خلال دراسة الوظائف والأنشطة داخل وزارة المالية، ثم تطرقت الدراسة للتعرف على وجود علاقة بين المعالجة الآلية والنتائج التي ترشد للممارسات المستقبلية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: 1) أن البيانات تخضع لمراقبة مستمرة لغايات المحافظة على البيانات، مما أظهر عدم توفر سياسات وإجراءات واضحة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية. 2) يوجد في النظام عوائق بشرية ينقصها التأهيل. 3) يوجد بعض النقص في استخدام النظام المالي في الوزارة.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة تدريب وتأهيل الموظفين الذين يتطلب عملهم استخدام المعالجة الآلية للبيانات. 2) ضرورة تحديث خدمات البرنامج المحوسب ليستطيع مواكبة التطورات الهائلة الحادثة في العالم، مع توفير دليل واضح وسهل لفهم طريقة استخدام النظام المالي في الوزارة بأقل فترة زمنية وتوفير الجهد المبذول. 3) العمل على تطوير النظام بما يتناسب مع متطلبات كافة الدوائر والأقسام في الوزارة.

9. دراسة أحمد (2006)، بعنوان: "دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في غزة".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الكفاءة والفعالية، للوفاء بالاحتياجات الإدارية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية في الشركات المساهمة في قطاع غزة.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: 1) وجود بعض مظاهر الانخفاض في وضع أدلة للحسابات لتحديد طرق إثبات ومعالجة العمليات. 2) عدم الاهتمام اللازم بتطوير مهارات العاملين في المجال المحاسبي. 3) تدني فعالية استخدام نظم المعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط وترجمة الأهداف ووضع السياسات للشركة. 4) عدم توفر المعايير والمؤشرات الرقابية اللازمة لتحديد المشكلة واتخاذ القرارات اللازمة بشكل فعال. 5) كما أثبتت الدراسة أن هناك اهتماماً محدوداً من قبل الشركات في التعامل مع الاعتبارات التنظيمية المتعلقة ببناء نظم المعلومات المحاسبية.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة اهتمام الإدارة بتوفير المقومات اللازمة لتشغيل النظام المحاسبي بكفاءة وفعالية. 2) وضرورة الاهتمام بتوفير المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الرشيدة. 3) وأخيراً أوصى بضرورة مشاركة الأفراد في إعداد

وتطوير نظم المعلومات المحاسبية وكذلك أهمية تحديد الهيكل التنظيمي للشركة، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة.

10. دراسة القشي (2003)، بعنوان: "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، كما استهدفت تطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: 1) أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جداً أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص. 2) أن بعض هيئات المحاسبة والتدقيق قد تنبهت لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية. 3) وقد تبين أن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت، وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبياً وتكنولوجياً.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) اعتماد نموذج نظام الربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت الذي قام بتطويره من قبل الشركات المستخدمة لتقنية التجارة الإلكترونية. 2) اعتماد جهة تدقيق مؤهلة تكنولوجيا لتدقيق سياسات وإجراءات نظام الشركة المحاسبي المرتبط بالتجارة الإلكترونية. 3) وأخيراً أوصى الباحث بإعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص من أساسيات منح الشهادات العلمية والعملية ومزاولة المهنة.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة Sori (2009)، بعنوان: " Accounting Information Systems (AIS) and Knowledge Management: A Case Study"

هدفت الدراسة إلى تقييم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في شركة ZBMS وهي شركة تعمل في الصناعة الانشائية في ماليزيا، وتستخدم نظاماً محاسبياً محوسباً تم تصميمه بواسطة شركة ZYXW.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: 1) أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبية المحوسب أدى إلى زيادة سرعة انتاج القوائم المالية، وإلى التغلب على ضعف الموارد البشرية في عملية معالجة البيانات. 2) ساهم النظام المحوسب في تحسين ادارة الموارد ومتابعتها والرقابة عليها.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها ضرورة العمل على حوسبة مصادر بيانات الشركة بالكامل، وتطوير النظام الحالي.

2. دراسة Wang & others (2008)، بعنوان: "The impact of information technology on the financial performance of third-party logistics firm in china".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء المالي لشركات الدعم اللوجستي في الصين، حيث أجريت الدراسة على 760 شركة من شركات الدعم اللوجستي المسجلة في وزارة الاتصالات بالصين.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: 1) أن تكنولوجيات المعلومات لها تأثير قوي وملموس على تحسين الأداء المالي لشركات الدعم اللوجستي. 2) وجود تأثير كامل على الأداء المالي من خلال الاستفادة من مميزات تكنولوجيا المعلومات ومشاركة المديرين التنفيذيين.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) لتحقيق أداء مالي أفضل من الضروري لشركات الدعم اللوجستي العمل على توفير الجهود الادارية والموارد الكافية لتحقيق الاستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات. 2) ينبغي على المديرين التنفيذيين المشاركة بشكل كبير في تخطيط الأعمال الاستراتيجية من أجل فهم أفضل لاستراتيجيات الأعمال التجارية.

3. دراسة Sajady & others (2008)، بعنوان: " Evaluation of the effectiveness of Accounting Information Systems"

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الشركات المسجلة في سوق طهران للأوراق المالية، وقد تم الاختبار في خمس محاور مختلفة هي: تحسين اتخاذ القرارات، وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، تحسين جودة التقارير المالية، تطوير الأداء، تسهيل معالجة العمليات المالية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: 1) أن تطبيق نظام المعلومات المحاسبية المحوسب أدى إلى تحسين قدرة المدراء على اتخاذ القرارات، وزيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تحسين جودة التقارير المالية، وأخيراً تبسيط معالجة العمليات المالية. 2) تطبيق نظم المعلومات المحاسبية لا يساهم بالضرورة في تطوير الأداء.

4. دراسة Ismail & King (2007)، بعنوان: "Factors influencing the alignment of accounting information systems in small and medium sized Malaysian manufacturing firms".

هدفت الدراسة إلى التعرف العوامل المؤثرة على حالة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الماليزية صغيرة ومتوسطة الحجم، وأجريت الدراسة على 214 شركة، بحيث شمل الاستبيان الموزع على تسعة عشر من خواص المعلومات المحاسبية لكل من الاحتياجات والقدرات لاستكشاف العوامل المؤثرة على حالة نظم المعلومات المحاسبية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: 1) هناك عدة عوامل تؤثر في نظم المعلومات المحاسبية تتمثل في تقنية ومستوى تكنولوجيا المعلومات، اضافة الى مستوى المحاسبين ومدى معرفتهم بتكنولوجيا المعلومات، وأخيراً الخبرات الفنية المكتسبة من الوكالات الحكومية وشركات المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات الداخلية وجهود الموظفين.

وقد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها: 1) ضرورة زيادة وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات. 2) تعزيز قدرات المحاسبين الخاصة بمعرفتهم واستخدامهم لتكنولوجيا المعلومات.

5. دراسة Wen & Deborah (2007)، بعنوان: " Reducing the threat levels for Accounting Information Systems Challenges for Management , Accountants, Auditors, and Academicians".

هدفت الدراسة إلى تعريف التهديدات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأمن المعلومات، وتحديد العلاقة بين مستويات التهديد المختلفة، ودرجة قوة ادارة الشركة فضلاً عن درجة أمن المعلومات فيها.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: 1) إن تطبيق مستوى ملائم من الضوابط الرقابية يضمن انتاج معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها إنما يقع على عاتق الإدارة في الشركة. 2) إن ادارة خطر التهديد الذي تواجهه الشركات إنما يقع على عاتق المحاسبين والادارة ومحللو النظم وعليهم الابلاغ عن الأخطار الناجمة عن التهديدات التي تواجهها أنظمة المعلومات في الشركة.

6. دراسة Abu- Musa (2004)، بعنوان: "Important Threats to Computerized Accounting Information Systems": An empirical Study on Saudi Organizations".

هدفت الدراسة إلى تعريف المخاطر الهامة التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المنشآت السعودية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة: 1) نسبة عالية من المنشآت التي شاركت في الاستقصاء قد عانت من وجود خسائر مالية كبيرة؛ نتيجة بعض التعديات على أمن نظم المعلومات المحاسبية بها سواء من قبل أطراف داخلية أم أطراف خارجية. 2) عدم كفاية وفعالية الأدوات والضوابط الرقابية المطبقة. 3) أن أهم المخاطر التي تهدد أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المنشآت السعودية هي: الإدخال المتعمد وغير المتعمد لبيانات غير صحيحة بواسطة موظفي المنشآت، إدخال فيروسات الكمبيوتر إلى النظام المحاسبي، مشاركة الموظفين في استخدام نفس كلمات السر، طمس أو تدمير مخرجات الحاسب الآلي، الكشف غير المرخص به للبيانات والمعلومات عن طريق عرضها على شاشات العرض أو طبعها على الأوراق، وكذلك توجيه المطبوعات والمعلومات إلى أشخاص غير مخول لهم الاطلاع علي تلك المعلومات.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة:

لقد تطرقت الدراسات السابقة إلي موضوع نظم المعلومات المحاسبية في عدة جوانب وطبقت على قطاعات مختلفة، حيث ركزت عدد من الدراسات على المشاكل والمخاطر التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية، بينما هدفت دراسات أخرى إلى تقييم فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية، والعوامل المؤثرة فيها، والتهديدات التي تواجهها، وتناولت بعض الدراسات دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الادارية وأثرها على كلٍ من جودة البيانات المالية والأداء المالي.

كما لوحظ أن الدراسات السابقة طبقت على مختلف القطاعات والمؤسسات، في حين لم تطبق على الوزارات والمؤسسات الحكومية باستثناء دراسة الزعانين التي طبقت على وزارة المالية الفلسطينية خلال عام 2007، حيث هدفت الى دراسة أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية، وركزت بشكل خاص على النظام المالي المركزي، باعتباره النظام المحوسب الوحيد المطبق في ذلك الحين.

وبناءً على ما تقدم فإن ما يميز الدراسة التي بين أيدينا عن سابقاتها أنها ركزت على موضوع تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية، والتي لم تتطرق الدراسات السابقة له، كما لم تطبق أي دراسة سابقة هذا الموضوع على القطاع الحكومي بشكل عام وعلى وجه الخصوص وزارة المالية، بالرغم من أهمية الموضوع وأثره على اتخاذ القرارات المتعلقة بتحديد السياسات المالية ووضع الخطط الاقتصادية والتنموية التي تدعمها الوزارة، وبالتالي أثرها على كافة أنشطة الحكومة ودورها في الاقتصاد الفلسطيني.

الفصل الثانـي

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وجودة التقارير المالية

المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية.

المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية.

المبحث الأول: نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة

❖ تعريف نظم المعلومات المحاسبية

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية من أهم نظم المعلومات والتي تعتبر المصدر الرئيس الذي يساعد متخذ القرار في الحصول على المعلومات الاقتصادية التي تساعده في اتخاذ القرارات المناسبة، وفيما يلي مجموعة من التعريفات التي أطلقت على نظام المعلومات المحاسبية:

"أحد مكونات نظام المعلومات الإدارية والذي يهتم بجمع وتصنيف ومعالجة العمليات المالية وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى الأطراف المختلفة ذات العلاقة من أجل ترشيد قراراتها" (العيسي، 2003: 2).

"أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية" (جمعة، وآخرون، 2003: 14).

"نظام يقوم بجمع وتسجيل وتخزين ومعالجة البيانات لإنتاج المعلومات لصانعي القرار تساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة" (Steinbart & Romney, 2006 : 6).

"أحد فروع نظام المعلومات الإدارية والذي ينتج المعلومات المحاسبية والمالية وأي معلومات تُحصَّل من التشغيل الروتيني للمعاملات المحاسبية " (Jones & Rama, 2006 : 5).

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه عبارة عن مجموعة من الموارد المادية والبشرية التي تتفاعل مع بعضها بهدف إنتاج معلومات محاسبية مفيدة وتوصيلها لمتخذي القرار لتساعدهم في ترشيد قراراتهم.

❖ مفهوم نظم المعلومات المحاسبية "المحوسبة"

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في العديد من الوحدات الاقتصادية من حيث كبر حجمها واتساع نشاطاتها الاقتصادية وما يترتب على ذلك من توليد كم هائل من البيانات المختلفة، فقد نشأت الحاجة إلى استخدام الحاسبات الإلكترونية يهدف التمكن من تشغيل تلك البيانات وانتاج المعلومات منها بالاستفادة من القدرات الهائلة والمتعددة التي تمتاز بها تلك الحاسبات.

ونظرًا لأهمية الحاسوب في عمل نظم المعلومات المحاسبية فإنه غالبًا ما يرتبط وجود نظام المعلومات في الوقت الحاضر بوجود الحاسوب وهو ما يمكن ملاحظته من خلال تعريف جمعية نظم المعلومات الأمريكية (AISA) لنظام المعلومات بأنه: نظام آلي يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية (الحبيطي، والسقا، 2003: 201).

وفي ضوء تعريف جمعية نظم المعلومات الأمريكية لنظم المعلومات يمكننا استنباط مفهوم نظام المعلومات المحاسبية المحوسب في أنه عبارة عن نظام محوسب يتم إعداده بواسطة مختصين ليقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات المحاسبية لاستعمالها من قِبَلْ متخذي القرار في مجالات التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها الوحدة الاقتصادية.

❖ مكونات نظم المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبية كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها لتحقيق الهدف الذي يصمم من أجله، وكما ورد في (الرمحي، والذيبة،2011: 23) فإن نظام المعلومات المحاسبية يتكون من ستة عناصر هي:

1. الموارد البشرية التي تقوم باستخدام النظام وتؤدي عليه وظائف مختلفة.
2. التعليمات والإجراءات اليدوية والأتوماتيكية التي تستخدم في تجميع، ومعالجة، وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة.
3. البيانات حول المنظمة وأسلوب عملها.
4. البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة.
5. بنية تكنولوجيا المعلومات الأساسية والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر، وشبكة الاتصالات التي تجمع وتحفظ وتعالج البيانات والمعلومات.
6. التدقيق الداخلي ومقاييس الأمن والتي تتضمن أمن البيانات في نظام المعلومات المحاسبية.

هذه العناصر الستة تمكن نظام المعلومات المحاسبية من دعم وظائف العمل المهمة وهي كما بيَّنها (الحفناوي، 2000: 47-48):

- تجميع البيانات (Data Collection): تتحقق وظيفة تجميع البيانات من خلال مرحلة المدخلات، وتتضمن عدة خطوات مثل تسجيل البيانات والتحقق من دقتها واكتمالها. وقد تكون تلك البيانات من خارج أو من داخل الوحدة الاقتصادية أو ناتجة عن تغذية عكسية.
- تشغيل البيانات (Data Processing): تتحقق هذه الوظيفة خلال مرحلة التشغيل وعادة تشمل عدة خطوات وإجراءات مثل التصنيف، والنسخ، والترتيب، والفهرسة، والدمج والتلخيص والمقارنة.
- إدارة البيانات (Data Management): وتشمل وظيفة إدارة البيانات كل من تخزينها، وحفظها، وتحديثها، وتعديلها باستمرار بحيث تعكس ما يستجد من أحداث اقتصادية أو عمليات أو قرارات كما تشمل استرجاع البيانات التي سبق تخزينها لاستخدامها والتقرير عنها.
- رقابة البيانات (Data Control): وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان هما حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها. وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبية لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر Password.
- توفير المعلومات (Information Generation): تعتبر الوظيفة النهائية لنظام المعلومات المحاسبية، وتتضمن هذه الوظيفة خطوات متعددة كالتفسير والتقرير وتوصيل المعلومات للمستخدمين، وهي مكملة لوظيفتي إدخال وتشغيل المعلومات.

❖ أهداف نظم المعلومات المحاسبية

يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبية في سبيل تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى الادارة الى تحقيقها، وكما ورد في دراسة (الشريف، 2006: 54) فإنَّ أهداف نظم المعلومات المحاسبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المشروع سواء مالية أو بيانية وإحصائية أو تقارير التشغيل اليومية والأسبوعية.
2. توفير تقارير تحتوي على درجة من الدقة في الإعداد والنتائج.
3. تقديم التقارير في الوقت المناسب لتساعد الإدارة في اتخاذ القرارات الملائمة في الوقت المناسب.

4. تحقيق النظام المحاسبي لشروط الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها من خلال توفير وسائل الرقابة الداخلية في النظام.
5. تناسب تكلفة النظام وتكلفة إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منه بما يحقق التوازن بين تكلفة النظام وأهدافه.

❖ الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبية لأن يكون فاعلاً وكفؤاً:

توجد عدة خصائص إذا ما توافرت في نظام المعلومات المحاسبية تجعله نظاماً معلوماتياً حيوياً في المنشأة المتواجد فيها، بحيث يكون مؤدياً لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المنشأة وهي كما وضحها (الرفاعي، وآخرون، 2009: 11):

1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبية درجة عالية جداً من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بدائل من البدائل المتوفرة للإدارة.
3. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.
4. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة ليساعدها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.
5. أن يكون سريعاً ودقيقاً في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.
6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة على المنشأة.

❖ كيف يضيف نظام المعلومات المحاسبية قيمة للمنظمة

نظام المعلومات المحاسبية المصمم بطريقة جيدة يمكن أن يضيف قيمة للمنشأة، وذكر (Steinbart & Romney, 2006: 12) أن إضافة القيمة للمنظمة تتحقق من خلال:

1. تحسين الفاعلية، حيث أن نظام المعلومات المحاسبية المصمم بطريقة جيدة يمكنه إجراء العمليات بفاعلية أكبر من خلال توفير المعلومات في الوقت الملائم.

2. دعم وتطوير نظام الرقابة الداخلية، حيث أن نظام المعلومات المحاسبية ذو البنية الجيدة للرقابة الداخلية يستطيع حماية الأنظمة من المشاكل مثل الغش والخطأ وفشل البرامج والمعدات، وكذلك حمايته من الكوارث الطبيعية والسياسية.
3. تحسين فاعلية وكفاءة الإجراءات (سلسلة التزويد) في المنشأة، حيث يسمح بسهولة وصول الزبائن والعملاء إلى مبتغاهم مباشرة بأسرع وقت وبأقل التكاليف.
4. تطوير نوعية المنتجات أو الخدمات وتخفيض تكلفتها من خلال رفع كفاءة استخدام الموارد وإيجاد الطرق المثلى لتصنيع وتسويق السلع.

وأضاف (الرمحي، والذيبة، 2011: 31) أن نظم المعلومات المحاسبية تساعد على المشاركة في المعرفة حيث تتيح هذه النظم امكانية مشاركة عدد كبير من الموظفين للمعلومات والبيانات في مكاتب عدة في مؤسسة واحدة وهذا يساهم في إضافة قيمة للمنظمة.

وأخيراً فإن نظام المعلومات المحاسبية يضيف قيمة للمنظمة من خلال توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بدقة وفي الوقت الملائم، والذي بدوره يساهم في تطوير عملية اتخاذ القرار (أبو خضرة، وعشيش، 2008: 23).

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية والتقارير المالية

❖ مفهوم الجودة في المعلومات المحاسبية والتقارير المالية

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي. كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب البديلة. وترتيباً لما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية (جربوع، 2004: 71).

ويقصد كذلك بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية كما أورد (خليل، 2003: 25) هو مصداقية المعلومات المحاسبية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير، بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما أكَّد (حمزة، 2007: 147) أن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفاً في حد ذاته، بل من الضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات.

حيث تعتبر المعلومات المحاسبية بيانات عولجت للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم كأساس في عملية اتخاذ القرارات، ويتعين التوازن في إعداد هذه المعلومات من حيث التفصيل أو الاختصار حتى تكون ذات منفعة لمتخذي القرار (جمعة، وآخرون، 2007: 8).

فالمعلومات لا تنتج من خلال معالجة وتشغيل البيانات المحاسبية فقط، بل أيضاً تحتاج إلى تحقيق شرطين مهمين؛ لتتحول البيانات إلى معلومات وهما كما ورد في (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 370):

1. أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.
2. أن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذي القرارات، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى مستقبلاً.

وإلا فإذا لم يتحقق أحد الشرطان فلا يعتبر ناتج العمليات على البيانات بمثابة معلومات.

❖ أنواع التقارير المالية

يقدم نظام المعلومات المحاسبية مجموعة كبيرة من التقارير والتي يمكن تصنيفها وفق عدد من المعايير، وسوف نستعرض بإيجاز هذه الأنواع من التقارير مع التعريف بكل نوع منها كما تم تصنيفها من عدة وجهات نظر مختلفة.

حيث صنف (قاسم، 2004: 125) التقارير وفق عدد من المعايير كما يلي:

1. **من حيث الوظائف الإدارية:**

أ- **تقارير تخطيطية:** يتم اشتقاق التقارير التخطيطية من الموازنات التقديرية، وتعتبر هذه التقارير أداة هامة في مساعدة الادارة في تحاشي الأزمات التي قد تتعرض لها المنظمة نتيجة فقدان التوازن بين العمليات المختلفة، وتحديد الموارد اللازمة للوصول إلى أهداف المنظمة وطرق اكتساب وتوزيع هذه الموارد على العمليات المستقبلية للمنظمة.

ب- **تقارير رقابية:** يقدم النظام مجموعة كبيرة من التقارير المالية للمستويات الادارية المختلفة، والتي تهدف إلى التأكد من التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف المنظمة بأقل تكلفة وأحسن كفاءة انتاجية ممكنة.

ج- **تقارير تشغيلية:** هي التقارير التي تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المنظمة، لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوماً بيوم.

2. **من حيث درجة التفصيل:**

أ- **معلومات موجزة:** تلخص تفاصيل الأحداث، حيث تتضمن الاحصائيات والنسب التي يستخدمها المدراء لتقدير مدى صحة سير العمل، وتعد حسب الطلب أو بشكل دوري، مثل: تقارير الايرادات حسب الفصول.

ب- **معلومات تفصيلية:** يتم اعدادها دورياً بشكل يومي أو أسبوعي، كما توزع داخلياً، وهي تقارير منتظمة من حيث الشكل، حيث توفر تفاصيلاً متعلقة بالأحداث أو الوحدات الفرعية للمنشأة، مثل: كشف أوامر الشراء.

3. **من حيث اتجاه سير التقارير:**

أ- **تقارير عمودية:** تضم معلومات يتم تبادلها بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المنظمة.

ب- **تقارير أفقية:** تضم معلومات يتم تبادلها من قسم إلى آخر ضمن نفس المستوى الإداري.

4. من حيث الدورية:

أ- **تقارير فورية:** ويقدم هذا النوع من التقارير عند حدوث حالات طارئة، مثل: تقرير حول مردودات المبيعات؛ لمعالجة مشكلة حدثت مع أحد العملاء.

ب- **تقارير حسب الطلب:** تستخدم لأغراض خاصة ومحددة، مثل: التقارير التي يطلبها المدير لاتخاذ قرار بخصوص أمر معين، او إجراء دراسة محددة.

ج- **تقارير دورية:** يتم إعدادها خلال فترات زمنية محددة مسبقاً، مثل: القوائم المالية.

وأضاف (مطيع، وآخرون، 2007: 57-59) إلى ما سبق تصنيف التقارير من حيث الغرض، كالآتي:

أ- **تقارير الوكالة:** ومن أمثلتها التقرير السنوي للمنشأة، والتي تبين مدى محافظة إدارة المنشأة على الموارد المعهود بها إليها.

ب- **تقارير الالتزام القانونية:** ومن أمثلتها القوائم المالية المنشورة التزاماً بالقوانين التي تطلبها جهات مالية وحكومية معينة.

كما يمكن تصنيف التقارير على غرار تصنيف المعلومات المحاسبية التي تحتويها، حيث أورد (الشيخ، 2012: 37-38) تصنيفاً للمعلومات المحاسبية وفق معايير عدَّة، وهي:

1. من حيث دلالتها:

أ- **معلومات تاريخية:** تتعلق بالأحداث والعمليات التي تمت في الماضي، وتستخدم في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها، وبيان المركز المالي.

ب- **معلومات حالية:** تتعلق بالأنظمة التشغيلية، وتقدم بصورة دورية، وفي الوقت المناسب، كما أنها ذات طابع تحليلي؛ لمتابعة الانحراف المعياري.

ج- **معلومات مستقبلية:** وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض: التخطيط، والتنبؤ، واتخاذ القرارات.

2. من حيث مصدرها:

أ- **معلومات داخلية:** وهي معلومات تعبر عن أحداث ووقائع تمت داخل المنشأة.

ب- **معلومات خارجية:** وهي معلومات من مصادر خارجية تفسر متغيرات البيئة المحيطة، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق.

3. من حيث متطلباتها العملية:

أ- **معلومات إجرائية:** تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات على الفور أو في وقت لاحق.

ب- **معلومات غير إجرائية:** وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق، ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

4. من حيث ارتباطها بالزمن:

أ- **معلومات جامدة:** تعبر عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب- **معلومات ديناميكية:** تعبر عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية معينة.

كما صنف (الطائي، 2009: 286) المعلومات من حيث المحتوى، إلى ثلاثة أنواع:

أ- **المعلومات الاستراتيجية:** وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبياً، وتتعلق – بدرجة أساسية – بصياغة أهداف المنظمة، والخطط طويلة الأجل؛ للوصول إلى هذه الأهداف.

ب- **المعلومات التكتيكية:** هي التي تغطي الفترة الزمنية متوسطة الأمد، وتتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للاستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، أي أنها تتركز حول وصف الخطط التكتيكية الضرورية لتنفيذ استراتيجية معينة، مثل: جدولة الإنتاج، وخطط الصيانة.

ج- **المعلومات التشغيلية:** هي التي تتعلق بعمليات المنظمة اليومية، حيث يجب توفير معلومات تفصيلية ودقيقة وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع أوجه النشاط في المنظمة، مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين، وأنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة.

والشكل (2-1) يوضح كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية:

الشكل (2-1): اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية

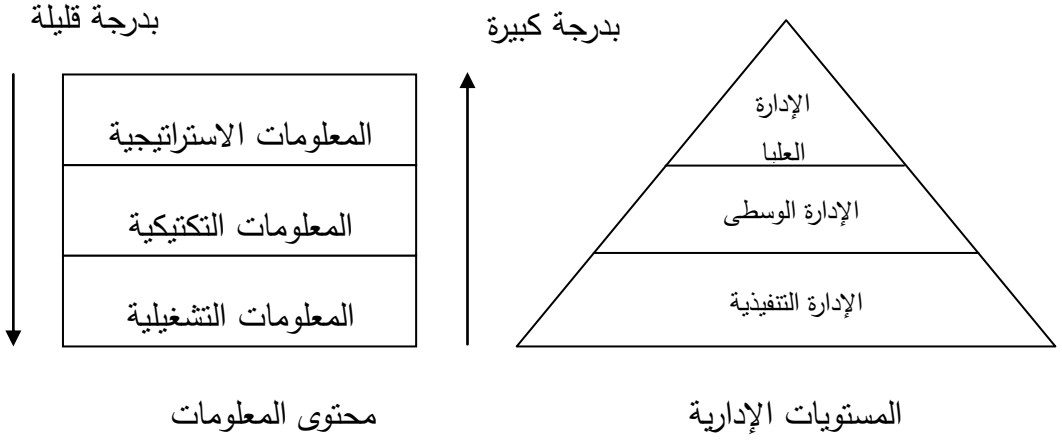

(الطائي، 2009: 286)

ويتبين من الشكل (2-1) أنه على نظام المعلومات توفير الأنواع الثلاثة من المعلومات لكل مستوى إداري بحسب حاجته.

❖ خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

من وجهة نظر المستخدم، المعلومات الجيدة هي المعلومات التي تجعله قادراً على اتخاذ القرار السليم أو المفاضلة بين البدائل المختلفة واختيار أفضلها بأقل درجة من المخاطرة، وعليه ولكي تكون المعلومات المحاسبية جيدة يجب أن تكون واضحة ومفهومة وصالحة لأغراض اتخاذ القرار، ولكي تكون المعلومات المحاسبية كذلك يجب أن يتوفر فيها مجموعة من الخصائص (البحيصي، 2001: 45).

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) كما هي موضحة في الشكل رقم (2-2):

الشكل (2-2): هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

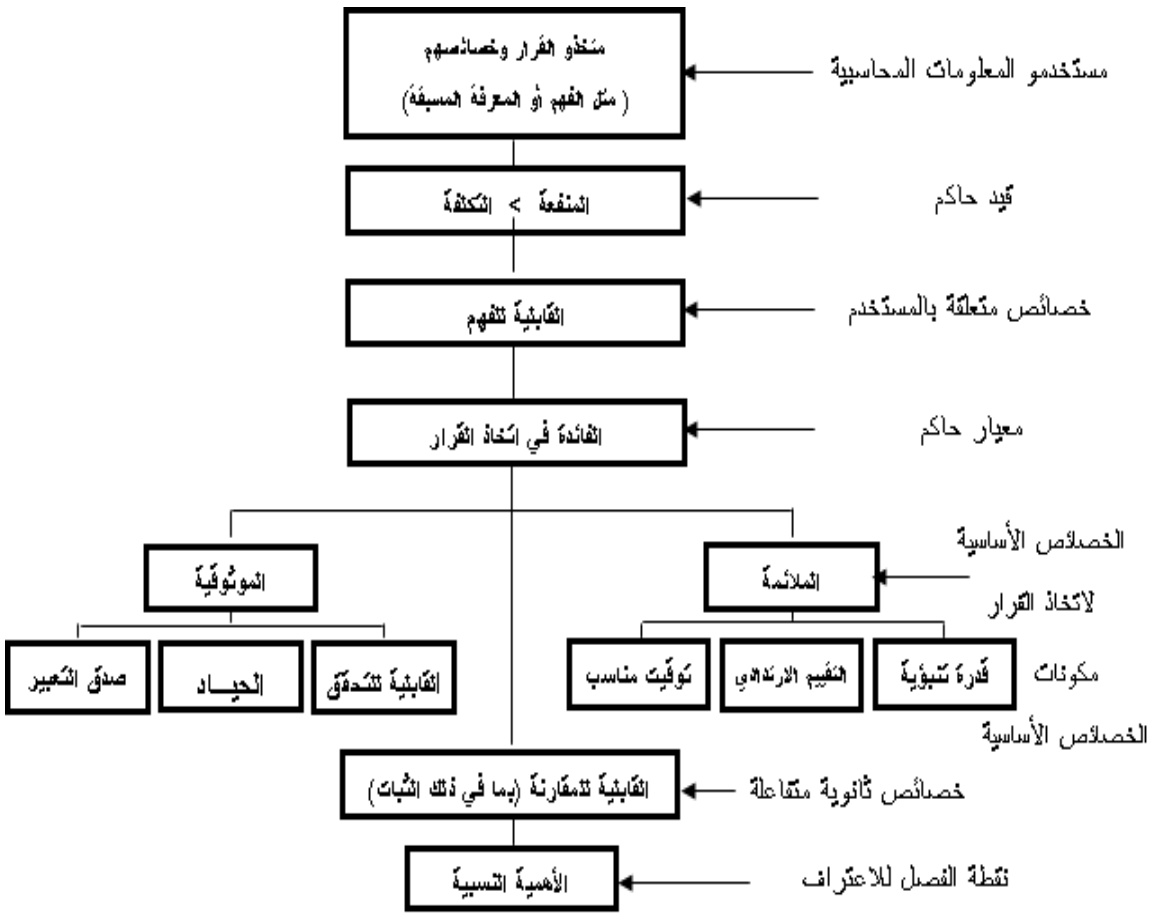

(Belkaoui, 2004: 186)

يحتوي الشكل (2–2) السابق على الخصائص التالية:

أولاً: خصائص تتعلق بمتخذي القرارات:

لكي يكون الحكم عادلاً على المعلومات المحاسبية؛ فإن هناك مجموعة من الصفات التي يجب أن يتسم بها متخذ القرار الذي يستخدم تلك المعلومات، ومن هذه الصفات كما وضحها (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 373):

1. القدرة على فهم محتوى المعلومات.
2. القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات في القرارات المناسبة والملائمة، التي أعدت من أجلها تلك المعلومات.
3. الخبرة النوعية والزمنية المتعلقة بالتعامل مع أنواع المعلومات المحاسبية، خلال فترة زمنية سابقة.

وعليه فإن استخدام المعلومات المحاسبية يجب أن يتحدد بمتخذ قرار مهيأ لذلك الاستخدام، فمن غير المعقول أن تُستخدم المعلومات المحاسبية من قبل شخص لا يفهم الحد الأدنى لما يمكن أن تعبر عنه المعلومات المحاسبية، ومن ثم يتم الحكم على المعلومات المحاسبية من خلال ذلك المستخدم بأنها غير جيدة أو غير مفيدة.

ثانياً: الخصائص الأساسية (خصائص ذاتية للمعلومات المحاسبية):

إن تحقيق فائدة المعلومات يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما: خاصية الملاءمة، وخاصية المصداقية أو الموثوقية. فإذا فقدت المعلومات أياً من هاتين الخاصيتين الأساسيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين المعنيين (حنان، 2009: 71).

1. الملاءمة:

الملائمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين، وحتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة، يلزم توافر الخصائص الثانوية التالية (حنان، 2009: 72):

أ- التوقيت الزمني المناسب للمعلومات: توفير المعلومات المحاسبية في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ب–القيمة التنبؤية للمعلومات: لأن مستخدم المعلومات المحاسبية يمارس نوعاً من التنبؤ عند اتخاذه لقراره؛ فإن المعلومات المحاسبية التي تكون لها أكبر قدرة تنبؤية هي أكثر ملاءمة لمستخدمي المعلومات.

مما سبق يتضح أن المعلومات المحاسبية الملائمة، هي التي تساهم في تحسين مقدرة متخذ القرار على التنبؤ بالأحداث المرتبطة بالنشاط المستقبلي في ضوء نتائج الماضي والحاضر، فبدون معرفة الأحداث الماضية يصعب التنبؤ بما ستكون عليه في المستقبل، كما أن معرفة الأحداث الماضية دون اهتمام بالمستقبل يعتبر عملاً غير هادف. ولكي تؤثر المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرار لا بد أن تكون لها قدرة تنبؤية لعمل اختبارات مستقبلية، ويستحسن أن يكون لها أيضاً مقدرة على تقييم نتائج الاختبارات السابقة، فالقيمة التنبؤية للمعلومات تساعد مستخدميها على التنبؤ حول آثار الماضي والحاضر والمستقبل.

ت–القدرة على التقييم الارتدادي:

تمتلك المعلومات المحاسبية الملائمة قيمة استرجاعية، عندما يكون لها قدرة على تغيير أو تصحيح توقعات حالية أو مستقبلية، وهذه الخاصية لا تقل أهمية عن خاصية القيمة التنبؤية للمعلومات، وتساعد مستخدم المعلومات في تقييم مدى صحة توقعاته السابقة، وبالتالي يستخدم المعلومات في تقييم نتائج القرارات التي تبنى على هذه التوقعات (الشيرازي، 1990: 200).

2. الموثوقية:

ويقصد بالموثوقية أن تصلح المعلومة كأساس يمكن لمتخذ القرار الاعتماد عليها في التنبؤ، فهي تتعلق بأمانة المعلومات، وإمكانية الاعتماد عليها، وتتكون هذه الخاصية من ثلاث خصائص فرعية (مطر، والسويطي، 2008: 333).

أ– قابلية التحقق: بمعنى أن تكون المعلومة قابلة للتحقق من جهة صحتها، ويقصد بهذا المفهوم وجود درجة عالية من الاتفاق فيما بين القائمين بالقياس المحاسبي، الذين يستخدمون نفس طرق القياس، فإنهم يتوصلون إلى نفس النتائج.

ب–الحياد وعدم التحيز: أي عدم التأثير على عملية الحصول على المعلومات وعدم تهيئتها بصورة مقصودة يمكن أن تخدم مستخدم دون آخر.

ت–الصدق في التعبير: ويقصد بها وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) وبين الظواهر المراد التقرير عنها. فالعبرة بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل.

ثالثاً: الخصائص الثانوية:

إن تفاعل أو تداخل الخاصيتين الأساسيتين (الملاءمة والموثوقية) ينتج عنه أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة، وما يتطلب ذلك من توافر خاصية الثبات، ولقد أوضح (القاضي، وأبو زلطة، 2010: 376–377) مفهوم خاصيتي الثبات وقابلية المقارنة، على النحو التالي:

1. **الثبات:** تتضمن تطبيق نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدم.
2. **القابلية المقارنة:** أي أن يكون للمعلومات المحاسبية القدرة على إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى، أو جعل المقارنة بين المنشآت المماثلة أمراً ممكناً، بما يسهل عملية التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.

❖ **المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية**

فيما يلي محددات استخدام الخصائص النوعية كما وضحها (جربوع، 2001: 71):

1. **احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة والموثوقية)**، إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلاً قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة، فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة؛ لأن تلك الأرقام أقل ارتباطاً – أو تمثيلاً– للواقع الفعلي.
2. **احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية**، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب؛ ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية، كذلك فإن السرعة في إعداد المعلومات غالباً ما تكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.

3. **ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة؛ لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر (اختبار مستوى الأهمية)**، إن البند يعد مفيداً وذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنة بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.
4. **كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها (اختبار التكلفة/ العائد)**، فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن تكلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات تكلفتها تفوق منفعتها.
5. **قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أنه تواجه مستخدمها صعوبة فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه**، على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة، ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب، لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.
6. **بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية هو مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة**، إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

المبحث الثالث: دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية

استناداً إلى ما تحدثنا عنه خلال المبحثين السابقين سنحاول في هذا المبحث تلخيص وتوضيح دور نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال توضيح العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، ومن ثم بيان أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية "المحوسبة" على جودة التقارير المالية.

❖ العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية

يشكل نظام المعلومات المحاسبية مجموعة من المبادئ والأساليب، التي يمكن عن طريقها تجميع البيانات والمعلومات داخل المنشأة بصورة تمكِّن من تحقيق الأهداف الإدارية.

فمن خلال هذا النظام يتم تحويل العمليات الاقتصادية المثبتة في مستندات سواء داخلية أو خارجية في صورة قيم، ثم قيدها في السجلات والدفاتر والكشوف التحليلية في ضوء قواعد وأصول محددة، بهدف التوصل إلى معلومات على شكل تقارير محاسبية عن فترات متعاقبة لاستخدامها في أغراض مختلفة كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

كما يتيح نظام المعلومات، سهولة العمليات داخل المنشأة والتنسيق بين أقسامها، ويلبي حاجة الإدارة للمعلومات عن إنجاز الأعمال اليومية، وفي اتخاذها للقرارات التشغيلية قصيرة الأمد، والتخطيط طويل الأمد. كما يوفر المعلومات للإدارة على شكل تقارير تنبؤات شهرية عن نتائج الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية (الرفاعي، وآخرون، 2009: 13).

وتعد التقارير المالية الشكل الأكثر استخداماً لتقديم مخرجات نظم المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين، وهذه التقارير هي أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبية والمستفيدين المختلفين داخل المنظمة وخارجها، لذلك تتعلق فعالية نظام المعلومات بجودة التقارير وملائمتها للمستخدم (قاسم، 2004: 125).

حيث أنَّ الوظيفة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية هي تقديم المعلومات اللازمة لمستخدميها عند اتخاذ قراراتهم أو إصدار أحكامهم، ومن شأن ذلك أن يلقي على هذا النظام عبء توفير المعلومات المناسبة لمختلف متخذي القرارات على قدرٍ كافٍ من الملائمة والموضوعية (الصعيدي، وآخرون، 2000: 98).

وكما أكد (قاسم، 2004: 125) أنَّ الهدف الرئيسي لنظام المعلومات المحاسبية هو انتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل المنظمة وخارجها، وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم، وعلى ذلك فإن نظم المعلومات المحاسبية يجب أن تصمم بصورة تمكن من انتاج المعلومات التي تساعد على:

- ربط الأهداف الأساسية والفرعية في المنظمة بوسائل وأدوات تحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل في التقارير المالية والموازنات التقديرية والمعايير بالإضافة الى التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.
- عرض وتحليل نتائج أنشطة وبرامج المنظمة بحيث يتمكن متخذو القرارات في المنظمة من تقويم أداء الأنشطة المختلفة.

بناءً على ذلك فإن نظام المعلومات المحاسبية بمكوناته من سجلات ومستندات وأجهزة تعتبر وسيلة لإنتاج المعلومات، والتي يتم عرضها غالباً بواسطة التقارير المالية.

ومن خلال عرضنا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والخصائص التي يجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية، تبين لنا أن أهم الخصائص التي يجب توفرها في نظم المعلومات المحاسبية لكي تكون فاعلة وكفؤة هي إنتاج معلومات ذات منفعة لمتخذي القرار والتي لا تكون إلا بتوفر خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية التي تضمنها التقارير المالية الصادرة عنها.

حيث أشار FASB إلى أن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، وأن الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والمصداقية مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منها (كيسو، وجيري، 2005: 69).

وبناءً على ما تقدم فإننا نستطيع التأكيد على وجود علاقة طردية بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية وتحقق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عنها، حيث تعتبر جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من أهم العناصر التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم مدي فاعلية وكفاءة نظم المعلومات المحاسبية المطبقة.

❖ أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية "المحوسبة" على جودة التقارير المالية

بما أن نظام المعلومات المحاسبية يتعامل مع العديد من البيانات التي تنشأ في الوحدة الاقتصادية، والتي يتم الحصول عليها من خلال الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وكذلك من خلال العلاقات المتعددة مع نظم المعلومات الفرعية الأخرى التي يمكن أن تتواجد في الوحدة الاقتصادية، أصبح من الضروري اللجوء إلى استخدام الحاسوب ومحاولة الاستفادة من الخصائص العديدة التي يتمتع بها الحاسوب والذي من أهمها السرعة، والدقة (الحبيطي، والسقا، 2003: 9).

إن حوسبة نظم المعلومات المحاسبية أدت إلى تغيير في الأنشطة حيث يمكن تجميع البيانات باستخدام وسائل خاصة. حيث قد يتم إلغاء المستند الورقي الضروري وفي الغالب يتم برمجة كل الحاسبات أوتوماتيكياً، أما الخدمات فتزداد في معظم الحالات، هذا بالإضافة إلى وجود المخرجات التي تتيح عند الحاجة. كما يمكن توزيع المخرجات إلى أشخاص عن طريق شبكة المعلومات المحلية والمترابطة من خلال عدة أجهزة حواسيب صغيرة مترابطة (الرفاعي، وآخرون، 2009: 13). كما يجب أن تكون تكنولوجيا المعلومات متوافقة ومتناسقة مع مكونات نظام المعلومات المحاسبية، وعند اختيار المكونات المادية والبرمجية اللازمة لأنظمة المحاسبة، يجب تحليل التكلفة والنفقة بحيث تكون تكلفة معدات وبرمجيات النظام المحاسبي أقل من المنفعة عند استخدام النظام، وكذلك يجب على أعضاء الرقابة والتدقيق لنظام المعلومات المحاسبي أن يكونوا على إطلاع ومعرفة بأنظمة المعلومات المحاسبي والبرمجيات الداعمة والمعدات المستخدمة لأن عملية التدقيق ستتم باستخدام الحاسوب، وأن يكون فريق التدقيق على إطلاع على أسس الحوسبة والرقابة الأوتوماتيكية، وأيضاً له أثر على عمل المحاسبين في المستقبل يتلخص في أساليب عمل المحاسبين وأساليب تسجيل البيانات والأنظمة الجديدة، والشبكات، وأساليب التدقيق التي يستخدمونها في المستقبل (مشهور، 2002: 85).

ومما لا ريب فيه أن انتشار استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية وتحويلها إلى معلومات يمكن الاستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال، والرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولاً لتحقيق أهداف المنشأة، جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في اختصار الوقت والجهد والتكاليف عن طريق حفظ المعلومات المحاسبية وخزنها للاستفادة منها وقت الحاجة واستدعائها عند اتخاذ قرار يتعلق بالأعمال والأنشطة الإنتاجية في المنشأة (عبد الرزاق، 1993: 33-34).

علماً بأن مقومات النظام المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات لن تختلف عن مقومات النظام المحاسبي اليدوي، بمعنى أنه في كل الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستندية، ومجموعة دفترية ودليل محاسبي، وقوائم مالية وتقارير أخرى، مع ذلك فإن استخدام الحاسب الإلكتروني يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى.

حيث تعتبر التقارير المالية أحد مقومات نظام المعلومات المحاسبية سواء كان النظام يدوي أو مُحوسب، ولكن الاختلاف يكمن في سرعة إعداد تلك التقارير، وسرعة عرضها ومراجعتها وتدقيقها وتصحيح الأخطاء إن وجدت بسرعة وكفاءة عالية (العيسي، 2003: 210).

ومن أهم الفوائد الناتجة عن استخدام الحاسوب في مجال نظم المعلومات المحاسبية والتي أثرت تأثيراً إيجابياً على مستوى جودة التقارير المالية كما بيَّنها (جمعة، وآخرون، 2003: 24):

1. تقديم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات.
2. الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، نظراً لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب للضبط والتحقق تمكن الإدارة من التثبت من صحة العمليات.

كما أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في أي منظمة يزيد من موثوقية المعلومات والتقارير المالية الصادرة عنها، وذلك من خلال اتباع الضوابط الرقابية العامة، وهذه الضوابط تمثل المعايير والتوجيهات التي يلتزم باتباعها المختصون بوظائف جمع المعلومات وتبويبها وتلخيصها، والتي تدخل تحت نطاق مهام مركز قسم معالجة البيانات الكترونياً (ستيفن، 2005: 388). وتشتمل على (لطفي، 2005: 30):

1. ضوابط الرقابة التنظيمية.
2. ضوابط الرقابة على الوصول.
3. ضوابط الرقابة على أمن الملفات وحمايتها.
4. ضوابط الرقابة على توثيق النظام وتطويره.

حيث تشير نشرة المراجعة رقم 3 بوضوح كما ورد في (القطناني، 2005: 72) إلى أنه يوجد هناك ضوابط رقابية لا تتعلق مباشرة بالعمليات المحاسبية، بل لها منفعة ملحوظة لنظم المعلومات المحاسبية ويطلق على هذه الضوابط الرقابية (أساليب الرقابة العامة).

وتعتبر عملية الرقابة على البيانات من أهم وظائف نظام المعلومات المحاسبية، وتحقق وظيفة الرقابة على البيانات هدفان رئيسيان يتمثلان كما بينهما (الحفناوي، 2000) في حماية الأصول من الضياع والتأكد من تمام ودقة البيانات والتشغيل الصحيح لها. وتتعدد الإجراءات والأساليب المستخدمة في ظل نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة لأغراض فرض الرقابة على البيانات مثل عمليات الفحص والاختبار للمدخلات ومراجعة البيانات المخزنة بالحاسب واستخدام كلمات السر Password.

بناءً على ما تقدم فإن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ذات البنية الجيدة تؤثر ايجاباً على جودة التقارير المالية، حيث أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية من خلال سرعة تقديم المعلومات والتقارير اللازمة لمتخذي القرارات بما يزيد من ملائمة تلك التقارير لمتخذي القرارات، كما يساهم في تحقيق الدقة في المعلومات والتقارير الصادرة عن نظم المعلومات المحوسبة نظراً لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب للضبط والتحقق تمكن الإدارة من التثبت من صحة العمليات، بما يزيد من موثوقية المعلومات والتقارير المستخرجة من تلك النظم.

كما أظهرت نتائج الدراسات السابقة التي تطرقت إلى دراسة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية وأثر تطبيق النظم المحوسبة على جودة التقارير المالية وجود علاقة طردية بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في أي منظمة وجودة التقارير المالية الصادرة عنها، كما أكدت أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة ذات البنية الجيدة يساهم بشكل كبير في تحقيق خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية (التقارير المالية).

ختاماً وبعد دراسة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، وتوضيح أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على جودة التقارير المالية الصادرة عنها، نجد أن التطبيق السليم لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، حيث تعتبر جودة التقارير المالية أحد المعايير الأساسية التي يمكن استخدامها كمقياس لمدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبية المطبق، وعليه فإن هناك علاقة وثيقة الصلة بين فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، وأن فاعلية هذه النظم تؤثر على درجة ومستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، مما يؤكد على أن العلاقة بين جودة التقارير المالية وفاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة تكاملية، يؤثر كل منهما على الآخر ويتأثر به.

حيث اتضح لنا الدور الكبير الذي تقوم به نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية، وذلك في مختلف القطاعات التي طُبِّقت عليها الدراسات السابقة مع ملاحظة عدم وجود دراسات طبقت في هذا الموضوع على القطاع الحكومي بشكل عام ووزارة المالية على وجه الخصوص، وهذا ما سيتم توضيحه في هذه الدراسة، حيث سيتم تناول واقع نظم المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في وزارة المالية الفلسطينية في الفصل القادم، تمهيداً للاطار التطبيقي للدراسة، والذي سيتم من خلاله تحليل آراء أفراد العينة حول موضوع الدراسة لاستخلاص النتائج وبيان مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية في تحقيق جودة التقارير المالية.

الفصل الثالث

واقع نظم المعلومات المحاسبية والتقارير المالية في وزارة المالية

المبحث الأول: نبذة عن وزارة المالية الفلسطينية.

المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية.

المبحث الثالث: واقع التقارير المالية في وزارة المالية الفلسطينية.

المبحث الأول: نبذة عن وزارة المالية الفلسطينية

❖ نشأة وزارة المالية

طوال سنوات الاحتلال الإسرائيلي لم يكن الفلسطينيون يتحكمون بمواردهم الطبيعية أو المالية، فقد سيطرت سلطة الاحتلال الإسرائيلي على حياة المجتمع الفلسطيني من كافة الجوانب، كما أصدرت أوامرها العسكرية المختلفة التي ألغت وعدلت قوانين كانت سارية في المناطق المحتلة، لتسيطر على كافة الصلاحيات الممنوحة للحكم والتصرف بشؤون المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك تحصيل العائدات والضرائب المختلفة، وإعادة توزيعها وفق أولويات تضمن السيطرة الاحتلالية على المناطق.

أما الاطلاع على موازنات الإدارة المدنية للأراضي الفلسطينية، ونسبة ما تشكله الجباية المحلية من إيراداتها، فقد كان دائما من الأسرار التي لا يمكن الاطلاع عليها إلا من خلال معلومات عامة جداً، تتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للضفة والقطاع دون تفصيلها على أوجه الصرف المختلفة.

بعد تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية عام (1994) للصلاحيات في الإدارة المالية الداخلية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، وتخويلها بجباية الضرائب وتحصيل الإيرادات من المجتمع، تم دمج موظفي الإدارة المدنية السابقين مع جزء من العاملين سابقا في الصندوق القومي الفلسطيني، وموظفين جدد لإدارة وزارة المالية الفلسطينية الجديدة، وتم تشكيل هيكلية الوزارة بناءً على رؤية الحكومة للإدارة المالية (الحلبي، 2010: 63-64).

❖ رسالة وزارة المالية

تعنى وزارة المالية بتطبيق سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية المالية بكفاءة وفعالية، وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة من خلال وضع أولويات الإنفاق وإدارة الأموال العامة التي تشمل الدين العام، والمساهمة في صنع السياسات الاقتصادية، وضمان وجود إطار عمل تنظيمي ملائم، ومسئولية مالية، وذلك بالتعاون الوثيق مع المجلس التشريعي الفلسطيني والجهات ذات العلاقة (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"أ").

❖ **أهداف وزارة المالية**

لقد تم تحديد ثلاثة أهداف رئيسة للوزارة تنبثق عنها أهداف فرعية تهدف جميعا الى تمكين الوزارة من تحقيق رؤيتها النهائية، وهذه الأهداف كما وضحتها (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"ب": 5-6) تتمثل في:

أولاً: تحسين الأداء المالي وحماية المال العام.

1. المساهمة في رسم السياسات المالية والاقتصادية وتحقيق التكامل بينها من خلال التعاون مع الجهات ذات العلاقة.
2. تعزيز الدور الرقابي للوزارة ومتابعة تطبيق الوزارات والمؤسسات الحكومية للقوانين والتشريعات المالية.
3. تعزيز مبدأ الشفافية والنزاهة في الأداء المالي.
4. تعزيز الايرادات العامة للحكومة، بما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.
5. الوصول لمشروع موازنة عامة تمتاز بالواقعية وتلائم حجم التمويل المتوقع، بما يساهم في تقليص عجز الموازنة.

ثانياً: تطوير نظم المعلومات المحاسبية والادارية في الوزارة.

1. تطوير وتنمية كفاءات وخبرات العاملين بالوزارة، وفق خطة شاملة للتدريب.
2. خلق ثقافة تشجع الموظفين على الابتكار والابداع.
3. تلبية احتياجات الوزارة الفعلية من الموارد المادية والبشرية.
4. تحسين كفاءة وفاعلية إجراءات العمل وتطوير البرامج والنظم الالكترونية.
5. تفعيل ورفع كفاءة القوانين والتشريعات المالية بما يتلاءم مع مستجدات المرحلة، بالتعاون مع الجهات المختصة ذات العلاقة.

ثالثاً: تعزيز سبل التعاون والتفاهم بين الوزارة والوزارات الأخرى ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.

1. تعزيز التواصل مع وسائل الإعلام، وتطوير قنوات الاتصال مع الجمهور.
2. تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين.
3. تعزيز العلاقات مع المجتمع المحلي والدولي بما يحقق رؤية الوزارة وأهدافها.

❖ مهام واختصاصات وزارة المالية

لتحقيق الرسالة والأهداف المعلنة تعمل الوزارة بالأساس على تحقيق عدة مهام حسب (وزارة المالية الفلسطينية، 2012أ) منها:

- وضع الخطط لتنفيذ السياسة المالية للدولة ومتابعة تحقيق وتحصيل الإيرادات العامة وتوريدها للخزينة والإشراف على صرف النفقات العامة وتنظيم الحسابات المتعلقة بهما وفقًا للتشريعات المالية المعمول بها.
- إدارة التدفقات النقدية لتأمين السيولة وتوجيه الاستثمار الحكومي بما يتفق والسياسات المالية والنقدية.
- إدارة وتسوية الرواتب وإدارة شؤون التقاعد المدني والتعويضات وفقًا لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها.
- التعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر الحكومية لتدريب وتأهيل الكوادر ماليًا ومحاسبيًا.
- التنسيق مع جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية بخصوص تجهيز بلاغ الموازنة العامة.
- التدقيق والرقابة على جميع المعاملات المالية بما يتضمن الالتزام بالمبادئ المحاسبية المعتمدة قانونيًا.
- تأمين اللوازم والخدمات المشتركة لمختلف وزارات ومؤسسات السلطة من خلال دائرة اللوازم العامة من خلال تطبيق قانون اللوازم العامة (رقم 9 لعام 1998) بما يحقق الحصول على أفضل السلع والخدمات وبأقل تكلفة و إحكام الرقابة للمحافظة على المال العام.
- مراقبة ومتابعة تطبيق أحكام التشريعات المالية نافذة المفعول.

❖ وصف عمل أهم الادارات العاملة بوزارة المالية

فيما يلي وصف لأهم الأعمال والوظائف التي تقوم بها أهم الادارات العاملة بالوزارة:

- **الادارة العامة للموازنة العامة:**

تقوم الادارة بإعداد وتنظيم مشروع قانون الموازنة العامة لكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومتابعة تنفيذ بنود الموازنة المعتمدة وإتاحة المبالغ للصرف من خلال الأوامر المالية والحوالات (وزارة المالية الفلسطينية، 2012أ).

- **الادارة العامة للحسابات العامة:**

تعمل الادارة على متابعة سلف النفقات لمراكز المسؤولية، وإعداد القيود المحاسبية لكافة النفقات والايرادات العامة، كما تقوم بمتابعة كل ما يرد إلى خزينة الدولة من قبل الجهات المحصلة للإيرادات وفقاً للتشريعات المعمول بها، وتسجيل بنود الإيرادات حسب النظام المحاسبي، وتجمع حسابات الإيرادات في الحساب الموجود، وإعداد التقارير المختلفة، وإعداد تقارير الحسابات الختامية السنوية (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"أ").

- **الادارة العامة للخزينة العامة:**

تقوم الادارة بالإشراف على عملية الصرف حسب بنود الموازنة، حيث يتم في هذه الإدارة إدارة أرصدة النقدية الخاصة بالحكومة، وتدقيق وانجاز المعاملات المالية المختلفة مثل الأوامر المالية، الموردين، الإيجارات، عقود العمل، مكافآت غير الموظفين، المساعدات، مهمات السفر، بالإضافة إلى العديد من السلف والنفقات الأخرى (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"ج").

- **الادارة العامة للوازم العامة:**

تقوم الادارة بالمتابعة والإشراف على عمليات الشراء بإعداد المناقصات، أو عروض الأسعار، وتسجيل أصول الوزارات ومتابعة التغيرات التي تحدث وتستجد عليها (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"أ").

- **الادارة العامة للرقابة الداخلية:**

تهدف الادارة الى التطبيق الأمثل للأنظمة والقوانين في جميع الوزارات ومراكز المسؤولية، ومهمة الادارة الرئيسية هي تدقيق جميع المعاملات المالية الخاصة بكافة مراكز المسؤولية، والتأكد من صحتها واستيفاءها كافة المستندات، والشروط حسب الأصول واعتمادها للإقفال (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"د").

- **الادارة العامة للرقابة المالية العسكرية:**

تقوم الادارة بالرقابة والتدقيق على نفقات وإيرادات ورواتب الشق العسكري في السلطة الوطنية الفلسطينية "وزارة الداخلية والأمن الوطن، وهي تنقسم إلى أربعة دوائر رئيسة هي "دائرة الرقابة على النفقات، دائرة الرقابة على الإيرادات، دائرة الرقابة على الرواتب، دائرة الرقابة والتفتيش الخارجي" (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"أ").

- **الادارة العامة للرواتب:**

يقع على عاتق الادارة القيام بإعداد كل ما يتعلق بالرواتب، حيث تقوم تنفيذ كافة المتغيرات المتعلقة برواتب الموظفين، كما تقوم بإعداد استمارات الرواتب في مواعيدها المحددة، وإمداد متخذي القرارات بكافة التقارير المتعلقة بالرواتب (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"أ").

- **مجمع الإيرادات:**

وهو مكون من مجموعة من الادارات العامة والمختصة بجباية الايرادات الضريبية وهم: الادارة العامة لضريبة الدخل والادارة العامة لضريبة القيمة المضافة والادارة العامة للجمارك والمكوس والادارة العامة للأمن الجمركي والهيئة العامة للبترول.

- **الادارة العامة للشؤون الادارية والمالية:**

وتعمل إدارة الشؤون الإدارية والمالية على تقديم مختلف أنواع الدعم الإداري واللوجيستي والمالي للإدارات المختلفة في الوزارة مع الاهتمام بتطوير قطاع الخدمات الإدارية للوزارة، كذلك متابعة شؤون الموظفين في الوزارة وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بهم (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"أ").

- **الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات:**

يقع على عاتق الادارة تسهيل مهام الدوائر المهنية الأخرى ذات الاختصاصات المالية والإدارية، ويمتد دورها إلى تطوير الكادر البشري في الوزارة وإمداده بالدعم اللوجستي المطلوب (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"أ").

- **وحدة التطبيقات المالية:**

تم إنشاء وحدة التطبيقات المالية لإدارة الأنظمة والتطبيقات المالية والاشراف عليها لتساهم في تعزيز إتباع الدورة المحاسبية والرقابية في الوزارة وتسهيل عمل موظفي الوزارة، ولتبسيط الإجراءات في عمل الإدارات المالية، وتنظيم الإجراءات اليومية، وتسريع إنجاز المعاملات المالية، مما ينعكس على سرعة ودقة انجاز العمليات المحاسبية واستخراج الإحصائيات والتقارير اللازمة (وزارة المالية الفلسطينية، 2012"هـ").

المبحث الثاني: نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية الفلسطينية

تم تصميم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الوزارة لتشمل كافة مراحل الدورة المحاسبية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وكذلك المعايير الرقابية والادارية العامة ومواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، بهدف تبسيط الاجراءات في عمل الادارات المالية، وتنظيم الاجراءات اليومية، وتسريع انجاز المعاملات المالية، وتوفير المعلومات والتقارير اللازمة للمديرين الماليين لتساعدهم في اتخاذ القرارات الصحيحة (أبو صفية، وآخرون، 2005).

❖ أنواع نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية

يمكن تصنيف نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الوزارة من حيث آلية المعالجة كما بين (أبوصفية، 2011) إلى نوعين هما:

1. نظم تعتمد على المعالجة اليدوية للبيانات:

وهي عبارة عن نظم فرعية تتم فيها عملية معالجة البيانات يدوياً، ويُعمل بها في بعض الدوائر العاملة الوزارة، مثل: الإدارة العامة للأمن الجمركي والإدارة العامة للجمارك والمكوس.

2. نظم تعتمد على المعالجة الآلية للبيانات:

وتتم فيها معالجة البيانات بطريقة آلية باستخدام البرامج المحاسبية المحوسبة، ويُعمل بها في معظم الادارات المالية والرقابية بالوزارة، حيث يتم تصميم البرامج والتطبيقات المحاسبية وتطويرها غالباً من خلال وحدة التطبيقات المالية، مثل: برنامج النظام المالي المركزي، وبرنامج نظام رواتب المدنيين.

❖ مكونات نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في وزارة المالية

حيث تتكون نظم المعلومات المحاسبية في الوزارة من خمسة عناصر أساسية، نعرضها بإيجاز استناداً إلى واقع العمل في الوزارة.

1. المستندات والنماذج والأوراق الإثباتية والسجلات المحاسبية

وهي نقطة بداية عمل كل نظام، حيث يتم الاعتماد عليها في مرحلة ادخال البيانات التي يتم الحصول عليها من الأدلة الموضوعية المؤيدة للأحداث المالية (المستندات)، ومن خلال

الاطلاع على النظام المالي الفلسطيني 2005 تبين أن الوزارة يجب أن تلتزم بمجموعة من السندات والوثائق المساعدة، ودفاتر محاسبية وسجلات رقابية، وكل له تصنيفه الذي يتوجب على الدوائر مسكها، وسنقوم بعرض أهمها في جزئية منفصلة لاحقاً.

2. الإجراءات والأسس والقواعد المحاسبية

وتشمل مجموعة إجراءات العمل المطبقة في مختلف دوائر الوزارة، استناداً إلى الأسس والقواعد التي أقرها النظام المالي الفلسطيني 2005، والقوانين الأخرى ذات العلاقة مثل قانون تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية 1998، اضافةً الى القرارات التي تصدر عن مجلس الوزراء والتعليمات الصادرة عن الوزارة، حيث سيتم لاحقاً التطرق لأهم هذه الأسس والقواعد المحاسبية كما وضحها النظام المالي الفلسطيني 2005.

3. البرامج والتطبيقات المحاسبية

وهي مجموعة البرامج المحاسبية التي تعمل من خلال أجهزة الحاسوب، والتي تستخدم لتحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه مسارات تفاعل هذه المدخلات وضبطها بواسطة قوى بشرية ومادية مع اتباع الإجراءات المعتمدة ضمن الدورة المستندية.

حيث تعتمد نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في الوزارة على مجموعة من البرامج المحاسبية في عمليات التجميع والتبويب والتلخيص التي تجرى آلياً على المدخلات وفق المبادئ والأسس والقواعد المحاسبية المعتمدة في النظام المالي الفلسطيني، حيث سيتم لاحقاً عرض أهم البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة في الوزارة.

4. بنية تكنولوجيا المعلومات

وتشمل أجهزة الحاسوب المستخدمة وشبكة الاتصالات التي تربط بين أجزاء النظام وتجمع وتحفظ البيانات والمعلومات، حيث يتم استخدام أحدث أجهزة الحاسوب في تشغيل نظم المعلومات المحاسبية مع توفر شبكة اتصالات سلكية ولاسلكية.

5. الموارد البشرية

ويتمثل هذا العنصر في الكادر البشري الذي يتعامل مع نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الوزارة من موظفين تنفيذيين أو متخذي قرار.

❖ أهم المستندات والوثائق المحاسبية المستخدمة في وزارة المالية

يتوجب على الوزارة تصميم وطباعة السندات والوثائق المساعدة والدفاتر المحاسبية والسجلات الرقابية اليدوية، وتوزيعها على الدوائر لمسكها واستخدامها في إثبات عملياتها المالية، كما تقوم الوزارة بتصميم وطباعة وتوزيع النماذج ذات الطبيعة الخاصة المستخدمة في النظام المحاسبي المدار آلياً، ومن خلال دراسة بعض المواد المتعلقة بالنظام المالي المركزي في وزارة المالية تبين أنه يعتمد على سندات ووثائق مساعدة، ودفاتر محاسبية وسجلات رقابية، وكل له تصنيفه الذي يتوجب على الدوائر مسكها كما يلي:

1. مجموعة السندات الرئيسية

يقصد بها المستندات التي تستخدم مباشرة في قيد العمليات المالية بالدفاتر والسجلات المحاسبية والرقابية، وذلك بعد أن يتم اعتمادها والتصديق عليها واستيفاءها لكافة الأركان القانونية والتشريعية والمالية، وهي تشمل خمسة أنواع من المستندات، وفيما يلي توضيح لكل مستند من هذه المستندات (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005):

أ. سند القبض

وهو السند الذي يتم بموجبه إثبات استلام أو قبض المبالغ العامة.

ب. سند الصرف

يستخدم هذا المستند لإثبات صرف النفقات المستحقة على الدوائر الحكومية لأصحاب الاستحقاق وقيد قيمتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

ت. سند الصرف الفرعي

ينظم هذا المستند من قبل أمين صندوق المصاريف ال نثرية لتأييد عمليات الصرف التي يجريها.

ث. سند القيد

هو بمثابة الوثيقة التي تستخدم لإثبات بعض العمليات المالية التي لا يستخدم فيها سند القبض أو سند الصرف مثل قيد قيمة الأوامر والحوالات المالية وإقفال السلف المقيدة لدى الوحدات الحكومية ووزارة المالية.

ج. سند الالتزام

هو نموذج يستخدم لحجز المخصصات اللازمة لتنفيذ أي عمل أو نشاط و يتم إثبات بياناته في سجل مراقبة المخصصات.

- **وتتكون الوثائق المعززة لمستندات القيد الرئيسية من:**

أ. أمر قبض

هو أمر صادر عن الموظف المالي المختص لأمين الصندوق لقبض مبلغ معين من المال.

ب. قسيمة الدفع

وهو مستند يستخدم عند القيام بتحصيل الايرادات من خلال المصرف التجاري وليس من خلال أمين الصندوق، وهو ينظم داخل الدائرة الحكومية ويسلم للدافع باستثناء قسائم دفع التقدير الذاتي لاستخدام مكلفي الضرائب حيث يمكن تنظيمها من قبلهم مباشرة أو من قبل من يمثلهم.

ت. سند استلام شيكات

ينظم هذا المستند لا ستلام الشيك ات المعاد ة ويتضمن خانات لقيد بيانات الشيك المختلفة، ورقم سند القبض، وبيانات إشعار البنك بما فيها س بب الإعادة، وترحل بيانا ته إلى سجل الشيكات الراجعة.

ث. طلب صرف مركزي

هو أمر صادر لوزارة المالية بصرف المبلغ المعتمد بأمر الدفع (طلب الصرف) لصاحب الاستحقاق، ويتم تعبئته من قبل مدير عام الشؤون المالية ويصدق من المفوض بالإنفاق ويرسل لدائرة الخزينة بوزارة المالية لصرف قيمته.

ج. وثائق أخرى

هي مستندات تهدف إلى تنظيم وضبط إجراءات العمل المحاسبي داخل الوحدات الحكومية وبالتالي هي ليست جزءاً من الدورة المستندية لعمليات القبض والصرف مثل طلب إخراج مستندات من الأرشيف و نموذج طلب فتح حساب بنكي ونموذج تلقي خدمة.

2. مجموعة الدفاتر المحاسبية

تمثل المجموعة الدفترية المرحلة الثانية من مراحل النظام المحاسبي الحكومي وهي تكتسب أهمية كبيرة كونها تعتبر سجلاً تاريخياً لجميع العمليات المالية التي حدثت بالوحدة الحكومية ومصدراً لبيانات التقارير المالية التي تساعد في تحديد الموقف المالي ونتائج الأعمال والتغيرات التي تطرأ على النشاط الحكومي ومدى تحقيقه للأهداف المناطة به (الهويمل والحسنيين، 2005)، وتتضمن هذه المجموعة كلاً من الدفاتر المحاسبية التالية (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005):

أ. دفتر اليومية العامة (يومية الصندوق)

وهو الدفتر الذي تسجل فيه العمليات المالية يومياً من خلال سندات القبض والصرف والقيد.

ب. دفتر يومية صندوق المصاريف النثرية

يتم مسك هذا الدفتر من قبل أمين صندوق المصاريف النثرية، ويتم القيد فيه من خلال مستند الصرف الفرعي وترصد أرصدته في نهاية يوم العمل الأخير من كل شهر أو عند طلب استعاضة أو تسديد أي سلفة.

ت. دفتر الأستاذ العام

يعتبر هذا الدفتر من أهم الدفاتر المحاسبية، ويتم فيه قيد جميع العمليات المالية التي تم تسجيلها في دفتر اليومية، وهو يساعد في عملية تبويب وتصنيف الحسابات.

ث. دفتر أستاذ مساعد الإيرادات

هو دفتر فرعي يتم فيه قيد كل العمليات المالية التي تدل على تحصيل النقود، حيث يتم ترحيل واثبات جميع الإيرادات المقبوضة من واقع سندات القبض.

ج. دفتر أستاذ مساعد النفقات

هو دفتر فرعي تسجل فيه جميع العمليات المالية التي تدل على دفع أو صرف النقود.

ح. دفتر أستاذ الأمانات

يستخدم هذا الدفتر لقيد الأمانات التي تمثل أحد الحسابات الوسيطة وتنشأ نتيجة قبض الوحدة الحكومية مبالغ من الغير أو لحساب الغير، هذا وتنقسم الأمانات في النظام المالي الفلسطيني إلى الأمانات المخصصة وأمانات الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة والأفراد وأمانات اقتطاع الرواتب.

خ. دفتر أستاذ السلف

وهو يستخدم لقيد السلف التي تعتبر بمثابة دفعات أو مبالغ تصرف مقدماً للحصول على الخدمة أو انجاز المهمة أو توريد السلعة، علماً بأن السلف في النظام المالي الفلسطيني تصنف إلى السلف الدائمة و السلف المؤقتة والسلف الخاصة والسلف المتعلقة بالوفاء بالتزام مكفول من السلطة.

د. دفتر أستاذ مساعد حسابات وسيطة أخرى

وهي الحسابات التي يتم استخدامها بصورة مؤقتة لحين تسويتها، مثل حساب الأمانات وحساب السلف والحسابات الجارية كحساب البنك والشيكات (الهويمل والحسنيين، 2005).

3. السجلات الرقابية:

تعتبر مصدراً للرقابة على العمليات المالية، ويتم تحديدها من قبل السلطة المالية المركزية المتمثلة بوزارة المالية، وذلك بهدف تحقيق الرقابة على مختلف الأنشطة.

أ. سجل مراقبة المخصصات

يساعد الوحدة الحكومية على مراقبة المخصصات المعتمدة لها بالموازنة العامة، ومعرفة المبالغ التي تستطيع إنفاقها، ومتابعة عمليات الصرف، والمبالغ الملتزم بها، والرصيد الحر المتوفر للإنفاق، مما يؤدي إلى عدم تجاوز المخصصات المرصودة بالموازنة العامة.

ب. سجل الرخص وسندات القبض والأوراق ذات القيمة المالية

يستخدم لقيد جميع جلود السندات والرخص والقس ائم المالية المطبوعة والمصروفة للدوائر الحكومية بحيث تخصص صفحة مستقلة لكل منها وفي نهاية السنة المالية يتم حصر ما تم استعماله فعلاً وإعداد كشف به وإرساله بكتاب رسمي لوزارة المالية لتنزيله عن عهدة الدائرة.

ت. سجل المشاريع

يستخدم لقيد كافة المعلومات المتعلقة بالمشروع من حيث اسمه ورقمه وتكاليفه والتعديلات التي تطرأ عليه والمبالغ المخصومة عليه حتى نهاية السنة المالية (الهويمل، والحسنيين، 2005).

ث. سجل الشيكات الراجعة

يستخدم هذا السجل لحصر ومراقبة الشيكات المرتجعة.

ج. سجل سندات القبض الملغاة

يستخدم هذا السجل من قبل أمين الصندوق لتدوين سندات القبض الملغاة.

ح. سجلات أخرى

هي مجموعة من السجلات التي ذكرها المُشَرِّع اسماً دون توضيح أي معلومات بشأن استخدامها وآلية القيد بها والبيانات والمعلومات المطلوب إظهارها فيها وهذه السجلات تتمثل في سجل الدين العام وسجل المنح والمساعدات.

4. السجلات المركزية لدى وزارة المالية

تدير وزارة المالية مجموعة من السجلات التي تستخدمها لإجراء التسجيلات المركزية للوحدات الحكومية وذلك بهدف إعداد تقارير الحسابات والموقف المالي والحساب الختامي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه الدفاتر تتمثل في سجل اليومية العامة المركزي وسجل الأستاذ العام المركزي وسجل أستاذ الإيرادات المركزي وسجل أستاذ النفقات المركزي وسجل حسابات الأمانات وسجل رواتب الموظفين وسجل رواتب المتقاعدين وسجل مكلفي الضرائب والتحقيقات المالية وسجل الحسابات الختامية وسجل السندات والرخص والقسائم المالية وسجلات دفاتر الأستاذ المساعدة للحسابات الوسيطة الأخرى (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005).

من خلال العرض السابق يتضح أن النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني يتضمن مجموعة متكاملة من المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية والتي يؤدي استخدامها كما هي معتمدة في النظام المالي الفلسطيني إلى كفاءة وفاعلية العمل المحاسبي وتحقيق الرقابة المنشودة على العمليات المالية في الوحدات الحكومية، إلا أنه يؤخذ على المُشَرِّع الفلسطيني عدم توضيح شكل ومحتوى الكثير من الدفاتر والسجلات المحاسبية والرقابية والمعلومات والبيانات المطلوب إظهارها في كل منها مثل دفتر أستاذ مساعد حسابات وسيطة وسجل الدين العام وسجل المنح والمساعدات.

❖ الأسس والقواعد المالية والمحاسبية المتبعة في وزارة المالية

تقوم الوزارة باتباع مجموعة من الأسس والقواعد المالية والمحاسبية المعتمدة في النظام المالي الفلسطيني كما وردت في (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005)، وفيما يلي أهمها:

- استخدام طريقة القيد المزدوج في إثبات عملياتها المالية في الدفاتر.
- استخدام الأساس النقدي في قيد إيراداتها المقبوضة ونفقاتها المصروفة، أي أنَّ الإيرادات التي لم تقبض فعلاً والنفقات التي لم تصرف فعلاً في السنة المالية الجارية لا تسجل في دفاتر المحاسبة.
- قيد النفقات والإيرادات في حساباتها الملائمة وفقاً للتصنيف المعتمد في هيكل تصنيف الحسابات للسنة الجارية.
- تطبيق أسلوب المركزية في توريد إيراداتها المحصلة إلى حساب الإيرادات العام تمهيداً لتحويلها إلى حساب الخزينة الموحد.
- تطبق الوزارة أسلوب اللامركزية في صرف النفقات التشغيلية للدوائر بتحويل قيمتها الواردة في الأوامر المالية الصادرة إلى حساباتها المخصصة للنفقات.
- لا يجوز لأي دائرة استخدام إيراداتها في صرف نفقاتها أو التصرف فيها لأي غرض كان.
- يجب أن تكون العمليات المالية موقعة من المفوضين بالإنفاق، وفقاً لهذا النظام ومرفقاً معها المستندات المؤيدة لها.
- تحفظ جميع المستندات المتعلقة بالعمليات المالية والسجلات والتقارير المالية.
- تقوم الدوائر بإدارة حساباتها وفق النظام المحاسبي المعد من قبل الوزارة.

❖ البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة في وزارة المالية

لقد تم تصميم البرامج والتطبيقات المحاسبية المحوسبة في الوزارة للقيام بوظيفة معالجة وإدارة البيانات المحاسبية، بهدف توفير المعلومات التي يحتاجها متخذو القرارات، حيث تستمد هذه النظم أهميتها من أهمية وطبيعة القرارات التي تساهم في اتخاذها.

وتمارس وحدة التطبيقات المالية في وزارة المالية وظيفة الإشراف الفني على جميع البرامج والتطبيقات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في الادارات المالية، حيث تعتمد خطة تنظيمية تتوزع فيها المسؤوليات، وتتخذ منها كافة الإجراءات التي تهدف إلى:

1. الحفاظ على سير العمليات التي يتم معالجة بياناتها بواسطة النظم المحوسبة في الوزارة.
2. التأكد من سلامة ودقة تسجيلات المالية المستخدمة.
3. استخدام جميع النظم المحوسبة المطبقة بكفاءة وفاعلية بما يتناسب مع أعمال أي دائرة موجودة داخل الوزارة.

فتعتبر وحدة التطبيقات المالية مسئولة عن الرقابة على سلامة تشغيل ومعالجة وتطبيق وتنفيذ كافة النظم المحاسبية المحوسبة المستخدمة في الوزارة، بحيث تقوم بتنظيم وبرمجة البرامج والتطبيقات المحاسبية اللازمة لعمل كل دائرة، والتأكد من العمليات التي يتم تنفيذها طبقًا للبرامج المصمَّمة، والتأكد من أن العمليات يتم إثباتها في السجلات والملفات بطريقة آلية تسمح بإعداد النتائج المالية بشكل سليم، وطبقًا للمبادئ المحاسبة المنصوص عليها، بحيث يتم قيد العمليات الآلية حسب الدورة المستندية المحاسبية المتعارف عليها (أبو صفية، وآخرون، 2005).

حيث تعتمد وزارة المالية في تنظيم واثبات وتدقيق عملياتها المالية على مجموعة من البرامج والتطبيقات المحاسبية، والتي تعتبر من أهم مكونات نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة بالوزارة، وذلك من أجل تنفيذ إجراءات العمل المحاسبي بشكل دقيق وسريع بما يضمن مستوىً عالٍ من الكفاءة والفاعلية، والذي يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية الصادرة عنها، حيث يمكن تصنيف هذه البرامج من حيث الاختصاص الى برامج تنظم الأحداث المالية الخاصة بالوزارة وبرامج تنظم مجمل النشاط المالي الحكومي (أبو صفية، 2011)، وفيما يلي عرض موجز لهذه البرامج استناداً إلى المعلومات التي تم تحصيلها من خلال المقابلات التي أجريت مع مصممي البرامج والمسؤولين عنها في الوزارة:

أولاً: البرامج التي تنظم الأحداث المالية الخاصة بالوزارة

- **برنامج النظام المالي الموحد:**

وهو عبارة عن برنامج مالي محوسب يقوم متابعة عمليات الصرف من خلال السلف والأوامر المالية الواردة، حيث يستخدم هذا البرنامج بواسطة الدائرة المالية التابعة للإدارة العامة للشؤون الادارية والمالية في وزارة المالية وكافة الدوائر المالية التابعة للوزارات والمؤسسات الحكومية، والادارة العامة للرقابة الداخلية. ويهدف هذا البرنامج الى توحيد التقارير المالية الصادرة عن الوزارات والمؤسسات الحكومية، ويعتبر تقرير الموقف المالي الشهري من أهم مخرجات هذا البرنامج (عمارة، 2012).

- **برامج الايرادات:**

وهي متمثلة بالبرامج المحاسبية المستخدمة في إدارات مجمع الايرادات التابع لوزارة المالية، حيث يتم بواسطة برنامج ضريبة القيمة المضافة احتساب قيمة الضريبة المفروضة على كل مكلف، وتجميع سندات الدفع الشهرية وسندات الارجاع وتجميعها بما يسمى بكشف الصفقات، ويمنح البرنامج خلو طرف للمكلفين الملتزمين، ويقوم أيضاً بإضافة قضايا على المكلفين المخالفين للقوانين الضريبية، ويعتبر كشف الصفقات من أهم التقارير الصادرة عن البرنامج (الهندي، 2012)، أما برنامج ضريبة الدخل فيقوم باحتساب ومتابعة ضريبة الدخل المفروضة على المكلفين، وتنظيم ومعالجة عملية التحصيل آلياً، ومن ثم تقديم التقارير والاحصائيات اللازمة لمتخذي القرارات (أبو خوصة، 2012)، وأخيراً يتم استخدام برنامج الأصيل الذهبي لتنظيم ومعالجة العمليات المالية المتعلقة بالإدارة العامة للبترول، حيث يتم من خلال البرنامج اصدار قسائم الدفع والتي تشتمل على قيمة رسوم البترول والغاز، وكذلك اصدار تصاريح نقل البترول، ومعالجة الشيكات المحصلة من المكلفين، ومن أهم التقارير الصادرة عن البرنامج: تقرير الشيكات الواردة وتقرير الايصالات النقدية.

علماً بأن وحدة التطبيقات المالية بصدد حوسبة إجراءات العمل في كلٍ من الادارة العامة للجمارك والمكوس والادارة العامة للأمن الجمركي والادارة العامة للَّوازم العامة.

ثانياً: البرامج التي تنظم مجمل النشاط المالي الحكومي

- **برنامج النظام المالي المركزي:**

وهو البرنامج المالي العام الذي يتم من خلاله إثبات وتدقيق العمليات والأنشطة المالية لكافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، واصدار التقارير المالية التي تعبر عن مجمل النشاط المالي

الحكومي من نفقات وايرادات، حيث يهدف برنامج النظام المالي كما ورد في تقرير فريق التطوير (أبو صفية، وآخرون، 2005) إلى:

1. معالجة العمليات المحاسبية للدورة المستندية من بداية إدخال الموازنة وحتى إتمام عملية الصرف، وتسجيل الإيرادات المحصلة، وإعداد الحساب الختامي.
2. تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها وأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة على النظام المالي.
3. سلامة وأمن البيانات والمعلومات المالية.
4. تزويد المدراء والمعنيين ومستخدمي النظام المالي بالتقارير والاستعلامات اللازمة لأغراض المتابعة واتخاذ القرارات المالية والإدارية.

ويستخدم البرنامج بواسطة مجموعة من الادارات المتمثلة في الخزينة العامة والحسابات العامة والموازنة العامة والرقابة الداخلية والرقابة المالية العسكرية، حيث تقوم كل ادارة بتنفيذ مهامها من خلال النافذة المخصصة لها ضمن الدورة المستندية، وفيما يلي أهم المهام التي تقوم بها كل من هذه الادارات وأهم التقارير الصادرة من خلال برنامج النظام المالي (المدهون، 2012):

- الادارة العامة للموازنة العامة:

1. إعداد مشروع الموازنة العامة لكافة مراكز المسؤولية، واستخراج التقارير الخاصة بها.
2. تحرير مبالغ الموازنة واتاحتها لصرف السلف والأوامر المالية، واستخراج تقرير بالمبالغ المتاحة.
3. ادخال واعتماد سندات الارتباط المالي بناءً على طلبات الارتباط الواردة من الادارة العامة للخزينة العامة، واستخراج كشف تفصيلي بالارتباطات المالية.
4. استخراج تقرير الموازنة المعتمدة والمبالغ المصروفة على البنود.

- الادارة العامة للخزينة العامة:

1. ادخال طلب الارتباطات المالية والمطالبات المالية، واستخراج الكشوفات الخاصة بها.
2. ادخال الحوالات البنكية، واعتمادها، واستخراج التقارير الخاصة بها.
3. طباعة الشيكات، واعتماد توقيعها، واستخراج تقارير الشيكات المسلمة وغير المسلمة.

- الادارة العامة للحسابات العامة:

1. التوجيه المحاسبي للمعاملات بعد إدخالها مباشرة وقبل إنجاز الارتباط المالي.
2. ادخال واعتماد القيود المالية وقيود اقفال السلف، واستخراج الكشوفات الخاصة بها.

3. متابعة نفقات السلف وإغلاقها لكافة المستفيدين حيث لا يتم ترحيل طلب الارتباط المالي إلاّ بعد اعتماده من دائرة الحسابات إلكترونياً.
4. ادخال سندات وقيود تسوية الرواتب، واستخراج التقارير والكشوفات الخاصة بها.
5. ادخال سندات تحويل العملات والغاء الشيكات والحوالات، واستخراج تقارير الشيكات.
6. ادخال سندات الايرادات والرَّديات، واستخراج التقارير والكشوفات الخاصة بها.
7. استخراج تقرير الأستاذ العام، وميزان المراجعة، وتقرير الحساب الختامي.

- الادارة العامة للرقابة الداخلية والرقابة المالية العسكرية:

1. تدقيق أو ارجاع المطالبات المالية.
2. تدقيق أو ارجاع مطالبات الرواتب.
3. تدقيق أو ارجاع الرَّديات.

ومن خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على واقع العمل في الوزارة تم التعرف على أهم النماذج المستخدمة في برنامج النظام المالي المركزي وهي:

1. نموذج الدخول للنظام
2. نموذج إدخال وتسجيل البيانات
3. نموذج الاعتماد والترحيل
4. نموذج البحث والاستعلام
5. نموذج التقارير والإحصائيات

حيث يتم العمل من خلال البرنامج ابتداءً بإدخال اسم المستخدم وكلمة المرور، ومن ثم ننتقل الى نموذج ادخال وتسجيل البيانات، وبعد اتمام عملية الادخال والتسجيل ننتقل الى النموذج الخاص بالاعتماد والترحيل، وهنا تتم عملية اعتماد وترحيل المعاملة إلى المرحلة التالية وفقاً للدورة المستندية كما هو موضح في الشكل رقم (3-1)، والشكل رقم (3-2)، وأخيراً نموذجي الاستعلام والتقارير للاستعلام عن البيانات المطلوبة، واستخراج التقارير اللازمة لمتخذي القرارات.

ويوضح الشكلين الآتيين الدورة المستندية لمعاملات النفقات التي يتم صرفها مركزياً من خلال الوزارة والتي يتم معالجتها بواسطة برنامج النظام المالي المركزي:

الشكل (3-1): الدورة المستندية للمعاملات في مرحلة طلبات الارتباط

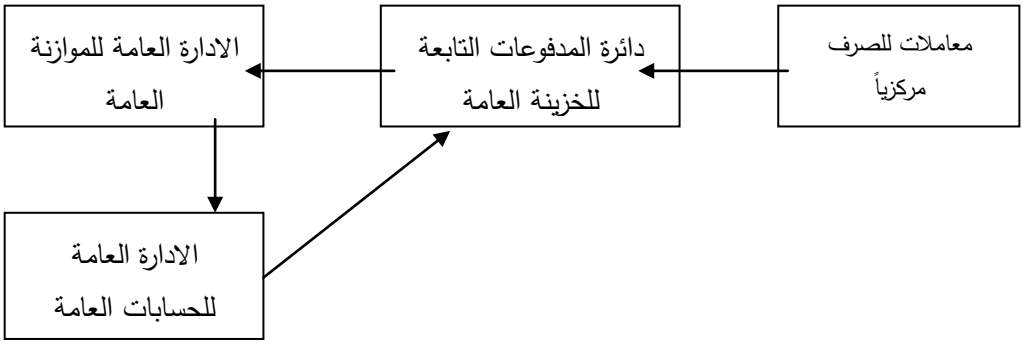

الشكل (3-2): الدورة المستندية للمعاملات في مرحلة المطالبات المالية (حوالات وشيكات)

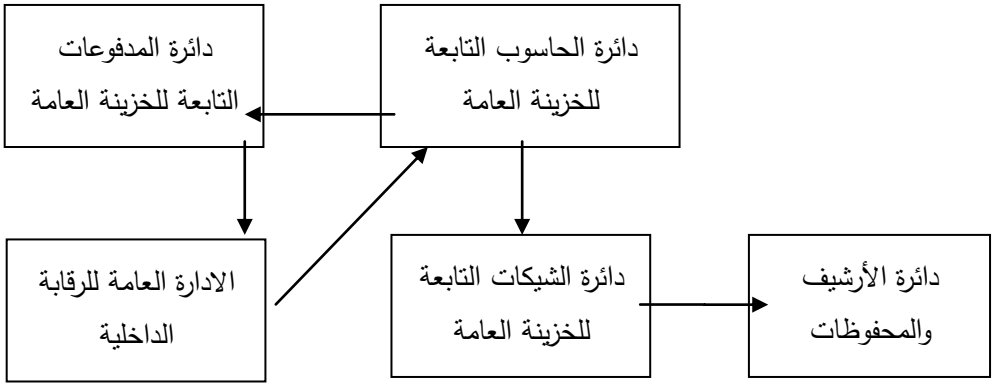

(المدهون، 2012)

- **برنامجي رواتب المدنيين والعسكريين:**

وهما عبارة عن برنامجين أحدهما يختص برواتب الموظفين المدنيين ويستخدم بواسطة الادارة العامة للرواتب والتقاعد والبرنامج الآخر يختص برواتب الموظفين العسكريين ويستخدم بواسطة دائرة الرقابة على الرواتب التابعة للإدارة العامة للرقابة المالية العسكرية، حيث يتم من خلال كل برنامج احتساب قيمة الراتب الشهري لكل موظف، وتعديل بياناته عند حدوث أي تغيير له أثر على قيمة الراتب الشهري، بالإضافة الى إعداد التقارير والاحصائيات اللازمة لمتخذي القرار.

من خلال استعراض البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة في وزارة المالية يتبين عدم حوسبة كافة العمل المحاسبي في الوزارة، حيث لم يتم حوسبة النظم والاجراءات المحاسبية المطبقة في كل من الادارة العامة للجمارك والأمن الجمركي واللوازم العامة، بالإضافة إلى دوائر الرقابة على الايرادات.

❖ احتياجات متخذي القرارات من نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة

مما لا ريب فيه أن خدمة متخذي القرار من أهم الأهداف التي من أجلها تم تصميم نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الوزارة، ومن خلال مقابلة المسؤولين عن تصميم ومتابعة البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة في الوزارة، تبين أن متخذي القرار في وزارة المالية يحتاجون إلى توفر العديد من المزايا في نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة، أهمها:

- أن يزود الإدارة بالمعلومات والتقارير المالية اللازمة وفي الوقت الملائم.
- توفير معلومات مختصرة، بحيث تبين ما هو المطلوب منها بسهولة ودقة.
- أن يساهم في اتخاذ قرارات سريعة، وإنجاز المهام، وتبسيط الإجراءات.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لإجراءات الرقابة الداخلية وتقييم الأداء المالي.
- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في التخطيط والتنبؤ بالمستقبل.
- أن يتصف بالمرونة الكافية بما يُسَهِّل تحديثه وتطويره ليتلاءم مع مستجدات العمل.
- توفير تقارير كاملة وشاملة، بحيث تلبي كافة احتياجات متخذي القرار من المعلومات.

ويرى الباحث أن وزارة المالية الفلسطينية تسعى دائماً إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية المطبقة لديها، والعمل باتجاه حوسبة كافة النظم والاجراءات بغرض الاستفادة من فوائد استخدام النظم المحوسبة وما لها من أثر ايجابي على جودة مخرجاتها من المعلومات والتقارير المالية.

المبحث الثالث: واقع التقارير المالية في وزارة المالية الفلسطينية

تم التعرض في المبحث الأول من هذا الفصل بإيجاز إلى أهداف وزارة المالية الفلسطينية وأهم مهامها، ثم تعمق المبحث الثاني في واقع نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الوزارة ومكوناتها، وأخيراً في هذا المبحث سيتم تناول المنتج النهائي للنظام المحاسبي الحكومي والمتمثل في القوائم والتقارير المالية التي من المفترض أن تصدر عن وزارة المالية، استناداً إلى المعلومات والتقارير التي ترد من جميع الوحدات الحكومية.

❖ مفهوم وأهمية التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية

التقارير المالية الحكومية هي عبارة عن بيانات وجداول إحصائية مستخرجة من الدفاتر المالية تعد وفق التعليمات المالية لتزويد الادارة والجهات الرقابية بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط المالي بالجهة في مواعيد محددة بهدف احكام الرقابة والتخطيط المستقبلي (الهويمل، والحسنيين، 2005: 309).

حيث تساهم التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية في قياس نتائج الأنشطة والمشاريع التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية والإفصاح عن والأهداف الاجتماعية والاقتصادية والوطنية التي تتبناها الحكومة وتنفق من أجلها الاعتمادات المالية، وهذا بدوره يساعد متخذي القارات في الاستفادة منها في أغراض الرقابة والتخطيط ورسم السياسات لتقييم الأداء على مختلف المستويات (هلالي، 2002).

وعليه تعتبر التقارير المالية الصادرة عن الوزارة هي المنتج الأهم لنظم المعلومات المحاسبية المطبقة والوعاء الذي تجمع فيه البيانات والمعلومات ليتم عرضها بطرق مختلفة لخدمة متخذي القرارات أياً كان موقعهم، وبالتالي فهي ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما وسيلة لخدمة مستخدميها (حجازي، 1992).

❖ أهداف التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية

ترمي التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على غرار أهداف التقارير المالية الحكومية التي تم حصرها في (وشاح، 2008: 81)، ومن أهمها:

- تقييم الوضع المالي ونتائج العمليات، ومدى كفاءة وفاعلية الإدارة في استخدام الموارد وتنفيذ البرامج.
- توفير فكرة سليمة حول العمليات المالية وأوجه النشاطات الحكومية وتطبيقاتها ومنفعتها وتكلفتها ومساعدة مستخدميها على التنبؤ بالاتجاه المستقبلي المتعلق بالمتغيرات الاقتصادية والمالية المختلفة.
- تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- تقديم معلومات عن مصادر الأموال والالتزامات، وصافى الموارد ودرجة التغير فيها من فترة لأخرى.
- تقدير قيمة الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين، ومدى قدرتها على الاستمرار في تقديمها.
- توفير المعلومات اللازمة لمحاسبة المسؤولية في الوحدات الحكومية.
- التحقق من مدى التقيد بالقوانين والأنظمة والتعليمات المالية.
- الإفصاح عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- المساعدة في إعداد تقديرات الموازنة العامة للفترات المقبلة.

كما أورد (هلالي، 2002: 296) مجموعة من الأهداف التي تسعى وزارة المالية الى تحقيقها من خلال القوائم والتقارير المالية السنوية منها:

- تزويد الجهات المهتمة بالمعلومات المالية الموثوقة لتمكنهم من تقييم أداء الدوائر والوحدات الحكومية.
- توصيل البيانات والمعلومات عن الخدمات المقدمة للمواطنين في السنة الحالية لتقييمها بطريقة سليمة وعلمية.
- خدمة أغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ورسم السياسات.
- إظهار المركز المالي للوحدات المحاسبية الحكومية.
- توفير المعلومات التي تبين مدى التزام الوحدات والدوائر الحكومية بالمخصصات المعتمدة في قانون الموازنة العامة المعتمدة للسنة المالية، فضلاً عن بيان مدى التزامها بالقوانين واللوائح المالية الأخرى.
- توفير معلومات تساعد على عمليات التحليل المالي والاداري والاقتصادي.

❖ أنواع التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية

تمثل التقارير المالية مخرجات نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة وفيها تُلخص نتائج الأنشطة ذات الأثر المالي التي تقوم بها الادارات المالية العاملة بالوزارة، ويمكن تقسيم التقارير المالية التي تعدها الوزارة من حيث دوريتها إلى فورية ودورية وحسب الطلب، وتمثل التقارير الفورية التقارير التي يحتاجها متخذو القرارات عند حدوث حالات طارئة، مثل إعداد تقرير بالشيكات المصروفة لأحد المستفيدين أو مراكز المسؤولية، عن تقدمه بشكوى للمسؤولين بسبب تأخير صرف شيكاته، أما التقارير حسب الطلب فهي التقارير التي يتم اعدادها بناءً على طلب متخذي القرارات لمساعدتهم في دراسة لغرض معين أو حل مشكلة محددة، واخيراً التقارير التي يتم اعدادها دورياً، فهي مجموعة التقارير التي يتم اعدادها حسب القوانين والأنظمة المعمول بها في الوزارة، وهي عبارة عن تقارير مالية دورية شهرية وربع سنوية وسنوية، حيث يتم إعدادها بهدف خدمة متخذي القرار في الوزارة للقيام بمهامهم الادارية المختلفة، وتحقيق الرقابة على العمليات التي تقوم بها الوزارة. ويتضمن النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني مجموعة من التقارير المالية الدورية التي يتم إعدادها في ضوء ما ينص عليه قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية والنظام المالي الفلسطيني والتعليمات المالية التي تصدرها الوزارة ويمكن تصنيف هذه التقارير إلى تقارير دورية شهرية وتقارير دورية ربع سنوية وتقارير سنوية.

وسيتم في هذا المبحث التعريف بالتقارير المالية التي يتم اعدادها دورياً حسب النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني، كما سنذكر أهم التقارير التي تم إعدادها حسب الطلب وذلك خلال فترة الدراسة الميدانية.

أولاً: التقارير الدورية

يتضمن النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني مجموعة من التقارير المالية الدورية التي يتم إعدادها في ضوء ما ينص عليه قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية والنظام المالي الفلسطيني والتعليمات المالية التي تصدرها الوزارة، ويمكن تصنيف هذه التقارير إلى تقارير دورية شهرية وتقارير دورية ربع سنوية وتقارير سنوية كما يلي:

1. التقارير الدورية الشهرية:

وهي تشمل التقارير التي تعدها الوزارة كباقي الوحدات حكومية عن أوجه نشاطها المالي، وتلك التي تعدها الوزارة عن مجمل النشاط المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية كوحدة واحدة، وتتمثل التقارير المالية الشهرية في الآتي:

أ- تقرير الموقف المالي للإيرادات وتقرير الايرادات الشهري

تقرير الموقف المالي للإيرادات هو تقرير شهري تعده الوزارة كباقي الوحدات الحكومية ويتضمن بيانات عن الإيرادات والمنح والمقبوضات الفعلية وذلك طبقا لنص المادة 46 من قانون تنظيم الموازنة العامة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998)، والمادة 2/148 من النظام المالي الفلسطيني، أما تقرير الإيرادات الشهري فهو تقرير تعده الوزارة كباقي الوحدات الحكومية بصورة شهرية وترسله بعد تدقيقه من المراقب الداخلي إلى دائرة الإيرادات في الادارة العامة للحسابات في مدة أقصاها نهاية الأسبوع الأول من الشهر الذي يليه، وذلك وفقاً لنص المادة 4/41 من النظام المالي الفلسطيني (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005).

ب- تقرير الموقف المالي للنفقات وتقرير النفقات الشهري

تقرير الموقف المالي هو عبارة عن كشف تعده الوحدة الحكومية يظهر موقف كل مادة من مواد الموازنة العامة، ويتم إعداده من واقع سجل مراقبة المخصصات على النموذج المحدد لذلك، ويتم تزويد وزارة المالية به في مدة أقصاها نهاية الأسبوع الأول من الشهر الذي يليه لمعرفة المعاملات الشهرية لكل وحدة حكومية وإجمالي المعاملات حتى تاريخه، وذلك طبقاً لنص المادة 118 من النظام المالي الفلسطيني، ويتضمن هذا التقرير بيانات عن المبالغ المخصصة والأوامر المالية والالتزامات والمبالغ المسددة والرصيد الحر لكل مادة من مواد الموازنة (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005).

أما تقرير الإنفاق الشهري فهو تقرير يتم إعداده على النموذج المخصص بعد استخراج ميزان المراجعة بالمجاميع والأرصدة من واقع دفتر الأستاذ العام ومطابقته مع دفتر اليومية العامة، ويرسل خلال الأسبوع الأول من الشهر اللاحق إلى دائرة الخزينة العامة في وزارة المالية مرفق معه نسخة من تقارير اليومية العامة والمطابقة البنكية، وذلك بعد تدقيقها من قبل المراقب الداخلي، ويمثل هذا التقرير مستند القيد الذي تعتمد عليه وزارة المالية في تسجيل العمليات المالية الإجمالية بالدفاتر والسجلات المركزية (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005).

ت- تقارير مركزية تعدها وزارة المالية عن مجمل النشاط المالي الحكومي

وهذه التقارير تتمثل في التقرير الشهري حول التقدم في تنفيذ الموازنة العامة طبقاً لنص المادة 51 من قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998)، وتقريري الحسابات الشهري والموقف المالي لحساب الخزينة الموحد وفقاً لما جاء بنص المادة 117 من النظام المالي، بالإضافة إلى تقرير عن الوضع المالي لحساب الخزينة الموحد طبقاً لنص

المادة 3/148 من النظام المالي، وتقرير تجميعي للإيرادات والنفقات يعد من واقع تقارير الوزارات، وذلك طبقاً لنص المادة 4/148 من النظام المالي (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005).

2. التقارير الربع سنوية:

هي تقارير تعدها وزارة المالية وتفصح من خلالها عن الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتشمل كل من (السلطة الوطنية الفلسطينية، 2005):

أ. تقرير ربع سنوي عن وضع الموازنة العامة والتطورات المالية واتجاهات حركة المقبوضات والمصروفات مقارنة بالتوقعات والانحرافات الهامة وأسبابها وسبل تلافيها.

ب. تقرير ربع سنوي عن حجم المديونية والكفالات الجديدة ورصيد الكفالات غير المسددة.

3. التقارير السنوية:

وهي تتضمن كل من التقارير التالية:

أ- الحساب الختامي:

يعتبر الحساب الختامي نتيجة حتمية لجميع الخطوات والأساليب والحسابات والتسويات التي يتضمنها النظام المحاسبي الحكومي، ويبوب بنفس طريقة تبويب الموازنة العامة، ويطبق عليه قاعدة العمومية بحيث لا يتم عمل مقاصة بين نفقات وإيرادات الوحدات الحكومية، وعليه فهو الوجهة الفعلية لتقديرات الموازنة العامة كونه يمثل الإيرادات والمصروفات الفعلية والخدمات والبرامج المنفذة ومستويات الجودة الفعلية مقارنة بالمخطط منها (وشاح، 2008: 86).

وطبقاً لقانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم 7 لسنة 1998 والنظام المالي الفلسطيني 2005، يعرف الحساب الختامي بأنه "الحساب الذي يتم إعداده وفقا للمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ووفقا للنظام المحاسبي الموحد ويمثل بيان لحساب الموازنة ونتيجة تنفيذها كأرقام فعلية وحقيقية في نهاية السنة المالية"، وتعتبر وزارة المالية هي الجهة المختصة بإعداد هذا الحساب الذي يعتمد من مجلس الوزراء ويدقق من قبل ديوان الرقابة المالية والإدارية وهو يعد على مستوى السلطة الوطنية، ويقر من المجلس التشريعي (السلطة الوطنية الفلسطينية، 1998)، فالوحدات الحكومية بموجب التشريعات الفلسطينية غير ملزمة بإعداد حسابات ختامية تعكس نتيجة أعمالها في نهاية السنة المالية.

ب- بيان المركز المالي النقدي

بيان المركز المالي النقدي عبارة عن بيان بالوضع النقدي للحكومة في نهاية السنة المالية، ويتضمن جانب الموجودات المتداولة (النقدية والسلف) وجانب الالتزامات المتداولة (القروض قصيرة الأجل والأمانات)، وتهتم الحكومات بهذه القائمة بهدف تحقيق الرقابة الفعالة على العناصر المتداولة وذلك لمواجهة الالتزامات الحالية وكيفية تدبير الأصول السائلة لتمويل عمليات وأنشطة الوحدات الحكومية (هلالي، 2002).

حيث تمثل العناصر المتداولة قدرة الحكومة على مواجهة التزاماتها في المستقبل، وعليه فإنه من المهم اظهار صافي الأصول المتداولة التي حدثت خلال فترة من الزمن، ومقدار الأصول السائلة التي يمكن استخدامها لتمويل عمليات المستقبل، وذلك بغرض اتخاذ القرارات المناسبة في هذا المجال (حجازي، 1992: 338).

ت- تقارير سنوية أخرى

وفقاً لما جاء في المادة رقم 150 من النظام المالي الفلسطيني، فإنه ينبغي على وزارة المالية أن تعد مجموعة أخرى من التقارير المالية سنوياً متمثلة في الآتي:

1. تقريراً سنوياً بما للسلطة وما عليها من ديون أو قروض قصيرة أو طويلة الأجل داخلية كانت أم خارجية.
2. تقريراً سنوياً بما للسلطة وما عليها من التزامات للموردين، أو لأي جهات الأخرى.
3. تقريراً سنوياً يوضح الأصول المالية، ومساهمات السلطة الوطنية واستثماراتها في الهيئات والشركات المحلية وغير المحلية.

ثانياً: التقارير حسب الطلب

استناداً الى الدراسة الميدانية ومن خلال إجراء مقابلات مع بعض المسؤولين عن ملف التقارير المالية في دوائر الوزارة، تبينت مجموعة من التقارير التي أعدت حسب الطلب:

1. تقرير بالالتزامات المالية غير المصروفة للمستفيدين حتى تاريخ معين.
2. تقرير مقارناً بين النفقات الفعلية لمراكز المسؤولية والموازنة المعتمدة لها.
3. تقرير بالمشاريع الفاعلة والمعتمدة ضمن برامج خطة التنمية ونسبة التنفيذ لكل مشروع.
4. تقرير بإجمالي الايرادات النقدية خلال فترة معينة.
5. تقرير بإجمالي النفقات والايرادات النقدية خلال فترة معينة.

❖ الحاجة الى تحسين وتطوير التقارير المالية

من خلال العرض السابق، ومن واقع العمل والدراسة الميدانية اتضح للباحث أن التقارير المالية في وزارة المالية بشكلها وبمحتوياتها الحالية ينتابها بعض أوجه القصور وهي بحاجة إلى تحسين وتطوير، وللوقوف على حقيقة ذلك فيما يلي أبرز نقاط الضعف في التقارير المالية التي تعدها وزارة المالية:

- عدم توفر بيانات ومعلومات تحليلية عن الأنشطة والمشاريع التي تنجزها الحكومة خلال الفترة المالية.
- تقتصر معظم القوائم والتقارير المالية على عرض تقديرات الموازنة العامة والتنفيذ الفعلي لها الأمر الذي يختزل هدف النظام المحاسبي الحكومي في تحقيق الرقابة المالية.
- لا تفصح التقارير المالية عن النتائج والآثار المالية والاقتصادية والاجتماعية لكل مشروع من المشاريع التي نفذتها الحكومة خلال السنة المالية.
- لم تصدر وزارة المالية أي تعليمات تحدد من خلالها طبيعة البيانات والمعلومات المطلوب الإفصاح عنها في العديد من التقارير الدورية وطريقة عرضها الأمر الذي يساهم في عدم التزام أغلب الوحدات الحكومية بإعداد التقارير التي نص عليها القانون.
- لم تصدر وزارة المالية أي تعليمات تحث فيها الوزارات على الالتزام بإعداد التقارير التي نصت عليها التشريعات المالية كما لم تتخذ أي إجراءات بحق الوزارات المخالفة مما يعكس عدم الاهتمام بمثل هذه التقارير.
- معظم التقارير المالية التي تعدها دوائر وزارة المالية عبارة عن تقارير أولية وليست نهائية، وذلك بسبب وجود مبالغ سلف كبيرة صرفت من الخزينة العامة ومضى عليها فترة زمنية طويلة دون أن تقوم الوحدات الحكومية بالإفصاح النهائي عن كيفية استخدامها، بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين دوائر وزارة المالية والدوائر المالية في الوزارات والمؤسسات الحكومية الأخرى في جانب تبادل المعلومات والتقارير المالية.

بعد استعراض أوجه القصور في التقارير المالية في وزارة المالية نجد أن الحاجة أصبحت ماسة إلى تطوير وتحسين نوعية التقارير المالية في وزارة المالية من حيث المحتوى والشكل لتساهم في ترشيد عملية اتخاذ القرار، مع ضرورة اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بالزام كافة الوحدات الحكومية بإعداد التقارير المالية المطلوبة وتقديمها للوزارة في الوقت المناسب.

الفصل الرابع

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: منهجية وإجراءات الدراسة

❖ منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها، وقد تم الاعتماد على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات كما يلي:

1. المصادر الثانوية

تمثلت هذه المصادر في الكتب والرسائل العلمية والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، ومراجع أخرى وجد الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة.

2. المصادر الأولية

نظراً لعدم كفاية المصادر الثانوية لتحقيق أهداف الدراسة، لجأ الباحث للمصادر الأولية، حيث تم إجراء عدد من المقابلات مع بعض المسؤولين ذوي العلاقة بموضوع الدراسة من داخل الوزارة، وذلك بهدف استكمال الجانب النظري المتعلق بواقع العمل في الوزارة، وأخيراً تم الاعتماد على الاستبيان لتغطية الاطار التطبيقي للدراسة، حيث تم تصميم الاستبيان بالاستناد الى الاطار النظري، ومن ثم توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة لحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

❖ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية، ويبلغ عددهم 172 موظف موزعين على الادارات العاملة بالوزارة حسب الجدول رقم (4-1).

تم أخذ عينة ممثلة لكافة الادارات العامة العاملة في وزارة المالية التي تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، حيث تم توزيع عدد 133 استبانة على أفراد عينة الدراسة باستخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية، من خلال تقسيم مجتمع الدراسة الى طبقات حسب متغير الادارة العامة، ومن ثم تم توزيع عينة عشوائية بنسبة 75% من حجم مجتمع الدراسة في كل طبقة، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة 122 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات تم استبعاد 3 استبانات

لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 119 استبانة بنسبة 89% من مجموع الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (4-1): توزيع أفراد مجتمع وعينة الدراسة حسب الادارة العامة

الادارة العامة	مجتمع الدراسة	الاستبانات الموزعة على عينة الدراسة	الاستبانات الخاضعة للدراسة
الشئون الإدارية والمالية	4	3	3
الخزينة العامة	14	11	10
الموازنة العامة	13	10	9
الحسابات العامة	17	13	12
الرقابة الداخلية	15	12	10
الرقابة المالية العسكرية	14	11	10
الرواتب العامة	14	11	10
ضريبة الدخل	34	26	24
ضريبة القيمة المضافة	41	31	28
الهيئة العامة للبترول	6	5	3
المجموع	**172**	**133**	**119**

❖ أداة الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، تم إعداد استبانة لدراسة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية، وكان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبانة ما يلي:

1. تم صياغة الأسئلة بحيث تغطي فرضيات الدراسة، وذلك من خلال مراجعة الأدب السابق، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
2. عرض الاستبانة على مجموع من المحكمين الذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد.
3. إجراء دراسة اختبارية أولية للاستبانة وتعديلها حسب ما هو مناسب.
4. توزيع الاستبانة بصورتها النهائية على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة.

ولقد تم تقسيم الاستبانة الى قسمين كما يلي:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الديموغرافية للمستجيب والمتمثلة فيما يلي:

(الجنس– المؤهل الدراسي– التخصص الأكاديمي– سنوات الخبرة – المركز الوظيفي – الادارة العامة – البرنامج المحاسبي المستخدم)

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 24 فقرة موزعة بالتساوي على 4 مجالات رئيسة هي:

- المجال الأول: يتناول فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.
- المجال الثاني: يتناول فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.
- المجال الثالث: يتناول فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.
- المجال الرابع: يتناول المعوقات التي تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة حالياً في وزارة المالية.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (4–2):

جدول (4–2) : مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين على فقرات الاستبانة

الاستجابة	موافقة بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

حيث ترتفع الدرجة مع زيادة درجة الموافقة على الفقرة، وقد اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "غير موافق بشدة"، وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة الاستطلاعية

تم تطبيق اختبار شابيرو ويليك (Shapiro-Wilk) على المجالات الرئيسة الأربعة للاستبانة التي تم توزيعها على العينة الاستطلاعية، وذلك لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، بهدف تحديد نوع معامل الارتباط المناسب لقياس صدق الاستبانة.

جدول (4-3)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات العينة الاستطلاعية

م	المجال	القيمة الاحتمالية
1	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.02
2	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.00
3	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.00
4	المعوقات التي تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة حالياً في وزارة المالية.	0.00
	جميع مجالات الاستبانة	**0.01**

يتبين من النتائج الموضحة في جدول (4-3) أن القيمة الاحتمالية لكل مجال أقل من 0.05، وهذا يدل على أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه يجب استخدام معامل ارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient)، لقياس صدق الاستبانة التي تم توزيعها على العينة الاستطلاعية.

❖ صدق الاستبانة Validity:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. المحكمين:

حيث عُرِضَت الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) متخصصين في مجالي المحاسبة والاحصاء كما هو موضح في الملحق رقم (2)، وقد تم الأخذ بآراء المحكمين وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية – أنظر الملحق رقم (1).

2. صدق المقياس:

أ- الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة الموزعة على العينة الاستطلاعية والمكونة من (35) مفردة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين درج كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ب- الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط درجة كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

❖ ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

أولاً: نتائج احتساب صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

جدول (4-4)

معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة، وفي الوقت المناسب.	0.46	*0.01
2	النظام الحالي يوفر تقارير تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط المستقبلي.	0.46	*0.01
3	تساعد المعلومات المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التوقعات.	0.49	*0.00
4	يوفر النظام الحالي معلومات وتقارير تساهم في تحديد المشكلات التي تواجهها الإدارة أثناء العمل، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة.	0.61	*0.00
5	النظام المطبق يراعي التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.	0.58	*0.00
6	يوفر النظام الحالي لمتخذي القرار معلومات إضافية تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة محددة (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية).	0.93	*0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4-4) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الأول والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه، مع ملاحظة أن قيمة معامل الارتباط بين درجة الفقرة السادسة والدرجة الكلية للمجال تساوي 0.93، وهذا يدل على قوة ارتباط هذه الفقرة بالمجال.

جدول (4-5)

معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	المعلومات تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية المحوسب المطبق حالياً تتميز بالدقة مع امكانية التحقق من صحتها.	0.55	*0.00
2	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات الحالي خالية من التحيز.	0.48	*0.00
3	التقارير المالية الصادرة عن النظام المطبق تتميز بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها.	0.41	*0.02
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات المستخرجة.	0.63	*0.00
5	تعتبر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية المطبق حالياً على درجة عالية من المصداقية والشفافية.	0.39	*0.02
6	يراعي النظام المطبق مبدأ الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية بجانب تحقيق خاصية الموضوعية.	0.71	*0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4-5) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الثاني والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-6)

معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتم تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المالية المماثلة من فترة مالية لأخرى.	0.87	*0.00
2	تطبق نفس طرق القياس بالنسبة لكل بند من بنود التقارير والقوائم المالية.	0.34	*0.05
3	يتم تطبيق نفس طرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مما يسهل إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى.	0.41	*0.02
4	يتبع النظام الحالي الأسس والقواعد المحاسبية المعتمدة لكافة المؤسسات الحكومية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 2005.	0.40	*0.02
5	طرق الافصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية مماثلة للوزارات الأخرى، مما يجعل المقارنة مع الوزارات الأخرى أمراً ممكناً.	0.36	*0.03
6	يوفر النظام الحالي تقارير تساعد الادارة في تقييم الأداء المالي وإجراء المقارنات مع الوحدات الحكومية الأخرى.	0.67	*0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4-6) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الثالث والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول (4-7)

معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
1	عدم كفاءة الاجراءات المحاسبية والدورة المستندية المتبعة.	0.63	*0.00
2	ضعف البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة.	0.50	*0.00
3	ضعف بنية تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد عليها النظم الحالية.	0.35	*0.04
4	عدم توفر كادر بشري مؤهل وذو خبرة مهنية عالية.	0.50	*0.00
5	غياب دور الرقابة على التقارير، وعدم اهتمام المسؤولين في هذا الجانب.	0.34	*0.05
6	صعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المطبقة داخل الوزارة وخارجها.	0.82	*0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يوضح جدول (4-7) معامل الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المجال الرابع والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ثانياً: نتائج احتساب صدق الاتساق البنائي لمجالات الاستبانة

جدول (4-8)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل للارتباط	القيمة الاحتمالية
1	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.90	*0.00
2	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.36	*0.03
3	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.49	*0.00
4	المعوقات التي تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة حالياً في وزارة المالية.	0.60	*0.00

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة α=0.05

يبين جدول (4-8) أنَّ معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية α= 0.05 وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وُضِعَت لقياسه.

ثالثاً: نتائج احتساب ثبات الاستبانة

وقد تم التحقق من ثبات استبانة الدراسة الموزعة على نفس العينة الاستطلاعية بطريقتين، هما: طريقة التجزئة النصفية، وطريقة معامل ألفا كرونباخ.

1. طريقة التجزئة النصفية:

تم استخدام طريقة التجزئة النصفية (Split Half) لمعرفة ثبات الاستبانة، حيث تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة فردية الرتبة ومعدل الأسئلة زوجية الرتبة، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات =2ر/ 1+ر حيث ر معامل الارتباط

جدول (4-9)

نتائج اختبار طريقة التجزئة النصفية لمعرفة ثبات الاستبانة

م	المجال	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
1	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.78	0.87
2	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.71	0.83
3	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.58	0.74
4	المعوقات التي تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة حالياً في وزارة المالية.	0.61	0.76
	جميع فقرات الاستبانة	**0.85**	**0.92**

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-9) أن معاملات الثبات مرتفعة نسبياً لكل مجال وتتراوح بين (0.74 ، 0.87) لكل مجال من مجالات الاستبانة.

كذلك كانت قيمة معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة (0.92) وهذا يعنى أن معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة مرتفع.

2. طريقة معامل ألفا كرونباخ:

تم استخدم طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (4-10).

جدول (4-10)

نتائج اختبار طريقة ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
1	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.	6	0.80
2	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.	6	0.80
3	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.	6	0.69
4	المعوقات التي تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة حالياً في وزارة المالية.	6	0.77
	جميع فقرات الاستبانة	**24**	**0.86**

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-10) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة نسبياً لكل مجال وتتراوح بين (0.69 ، 0.80) لكل مجال من مجالات الاستبانة.

كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة كانت (0.86) وهذا يعنى أن معامل الثبات لجميع فقرات الاستبانة مرتفع.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة، مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها للتحليل واختبار فرضيات الدراسة، وعليه تكون الاستبانة في صورتها النهائية الموضحة في الملحق رقم (1) قابلة للتوزيع.

❖ اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات عينة الدراسة

تم تطبيق اختبار كولمجروف سمرنوف (1-Sample K-S) على المجالات الرئيسة الأربعة للاستبانة التي تم توزيعها على عينة الدراسة، وذلك لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، بهدف تحديد نوع الاختبارات التي سيتم تطبيقها على البيانات.

جدول (4-11)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة

م	المجال	القيمة الاحتمالية
1	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.06
2	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.07
3	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.	0.06
4	المعوقات التي تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة حالياً في وزارة المالية.	0.42
	جميع مجالات الاستبانة	**0.08**

واضح من النتائج الموضحة في جدول (4-11) أن القيمة الاحتمالية لكل مجال أكبر من 0.05، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وعليه سيتم تطبيق الاختبارات المعلمية على البيانات.

❖ الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية، وذلك لأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وفيما يلي كافة الاختبارات الاحصائية التي تم استخدامها لإنجاز الاطار التطبيقي للدراسة:

- اختبار شيبرو– ويلك، لمعرفة نوع البيانات التي تم جمعها من أفراد العينة الاستطلاعية ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، بهدف تحديد نوع معامل الارتباط المناسب لقياس صدق الاستبانة.
- معامل ارتباط سبيرمان، لقياس صدق الاستبانة التي تم توزيعها العينة الاستطلاعية.
- اختبار التجزئة النصفية، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار ألفا كرونباخ، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- اختبار كولمجروف– سمرنوف، لمعرفة نوع البيانات التي تم جمعها من أفراد عينة الدراسة النهائية ما إذا كانت تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، بهدف تحديد نوع الاختبارات التي سيتم تطبيقها على البيانات.
- النسب المئوية والتكرارات، لوصف خصائص أفراد عينة الدراسة.
- المتوسط الحسابي، لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المجالات الرئيسة للاستبانة.
- الانحراف المعياري، لمعرفة مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الاستبانة وكل مجال من المجالات الرئيسة عن متوسطها الحسابي.
- اختبار T لعينة واحدة، لمعرفة الفرق بين متوسط درجة الاستجابة على الفقرة ودرجة الحياد وهي 3.
- اختبار التباين الأحادي، لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاث متوسطات فأكثر.

المبحث الثاني: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

❖ الوصف الاحصائي لعينة الدراسة

من خلال البيانات الديموغرافية التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة الجزء الأول من الاستبيان، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية والاجتماعية، حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغيرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغيرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة، واتخذت نتيجة هذه الدراسة كمحك لنتائجها.

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق البيانات الديموغرافية لمفرداتها:

1. توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول (4-12)

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	93	78.2
أنثى	26	21.8
المجموع	**119**	**%100**

يبين جدول (4-12) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل الثقافية والاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، حيث أنه مجتمع يميل إلي عمل الذكور أكثر من الإناث.

2. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الدراسي:

جدول (4-13)

المؤهل الدراسي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	102	85.7
ماجستير	16	13.4
دكتوراه	1	0.8
المجموع	**119**	**%100**

يبين جدول (4-13) أن ما نسبته 85.7 % من عينة الدراسية حاصل على درجة البكالوريوس في حين بلغت نسبة الحاصلين على درجة الماجستير 13.4 % من عينة الدراسة، بينما درجة الدكتوراه لم يحصل عليها إلا واحد من أفراد عينة الدراسة. وبالنظر الي النتائج السابقة نشاهد ان الأغلبية كانت من الحاصلين على درجة البكالوريوس.

3. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

جدول (4-14)

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	114	95.8
ادارة اعمال	2	1.7
علوم مالية ومصرفية	2	1.7
اقتصاد	1	0.8
المجموع	**119**	**%100**

يبين جدول (4-14) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي كان المحاسبة، وذلك يرجع الى طبيعة العمل في الوزارة، وهذا مدلول ايجابي، حيث أن موضوع الدراسة يقع ضمن مجال علم المحاسبة، وبالتالي تعتبر هذه الفئة هي الأقدر على فهم مشكلة الدراسة والإجابة على أسئلتها بمهنية عالية مما يعطي نتائج أقرب للواقع وبجودة عالية.

4. توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول (4-15)

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	57	47.9
من 5 الى أقل من 10 سنوات	37	31.1
10 سنوات فأكثر	25	21
المجموع	**119**	**%100**

يبين جدول (4-15) وجود تنوع في مستوى الخبرة لدى أفراد عينة الدراسة، وكان أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة لديهم 5 سنوات خبرة فأكثر مما يعطى الثقة ويزيد من درجة الاعتماد على استجاباتهم.

5. توزيع أفراد العينة حسب المركز الوظيفي:

جدول (4-16)

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مدير عام	6	5.1
مدير دائرة	23	19.3
نائب مدير دائرة/ رئيس قسم أو شعبة	10	8.4
محاسب/مراقب مالي/ مفتش ضريبي	80	67.2
المجموع	**119**	**%100**

يبين جدول (4-16) أن هناك تنويع في المراكز الوظيفية التي يحتلها أفراد عينة الدراسة بما يساهم في الحصول على آراء كافة المراكز الوظيفية وبذلك تكون النتائج أكثر شمولية وأقرب للواقع، كما نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا من أصحاب المراكز الوظيفية الدنيا، ويعبر ذلك عن طبيعة الهرم الاداري في الوزارة.

6. توزيع أفراد العينة حسب الادارة العامة:

جدول (4-17)

الادارة العامة	العدد	النسبة المئوية %
الخزينة العامة	10	8.4
الموازنة العامة	9	7.6
الحسابات العامة	12	10.1
الرواتب	10	8.4
الرقابة الداخلية	10	8.4
الرقابة المالية العسكرية	10	8.4
الشؤون الادارية والمالية	3	2.5
ضريبة الدخل	24	20.2
ضريبة القيمة المضافة	28	23.5
الهيئة العامة للبترول	3	2.5
المجموع	**119**	**%100**

يبين جدول (4-17) أن هناك تفاوت في نسبة أفراد عينة الدراسة من إدارة الى أخرى، حيث كانت النسبة الأكبر لصالح الادارة العامة لضريبة القيمة المضافة والادارة العامة لضريبة الدخل، ويعتبر ذلك نتيجة طبيعية لواقع أعداد أفراد مجتمع الدراسة في الادارات العاملة بالوزارة، حيث تم استخدام طريقة العينة الطبقية العشوائية عندما وُزِّعت الاستبانات.

7. توزيع أفراد العينة حسب البرنامج المحاسبي المستخدم:

جدول (4-18)

الادارة العامة	العدد	النسبة المئوية %
النظام المالي المركزي	42	35.3
النظام المالي الموحد	5	4.2
نظام رواتب المدنيين	13	10.9
نظام رواتب العسكريين	4	3.4
نظام ضريبة القيمة المضافة	28	23.5
نظام ضريبة الدخل	24	20.2
برنامج الأصيل الذهبي	3	2.5
المجموع	**119**	**%100**

يبين جدول (4-18) أن ما نسبته 35.3% من عينة الدراسة يستخدمون برنامج النظام المالي المركزي، وهي النسبة الأكبر من بين البرامج الأخرى حيث يُستخدم البرنامج من قِبَل العاملين في كلٍ من الادارة العامة للخزينة العامة والموازنة العامة والحسابات العامة وبعض الدوائر التابعة للرقابة الداخلية والرقابة المالية العسكرية.

❖ تحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات

تم استخدام كلٍ من اختبار T لعينة واحدة (One Sample T test) واختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات، وهي تعتبر ضمن الاختبارات المعلمية التي يتم تطبيقها على البيانات التي تتبع التوزيع الطبيعي.

حيث تم اختبار الفرضيات الأربع الأولى من خلال مقارنة قيمة T المحسوبة بقيمة T الجدولية، ومقارنة القيمة الاحتمالية للفقرة بمستوى الدلالة والذي يساوي 5%، كما تم اختبار الفرضية الخامسة والأخيرة من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة بقيمة F الجدولية، ومقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى الدلالة والذي يساوي 5%.

أولاً: نتائج تحليل فقرات المجال الأول واختبار الفرضية الأولى

جدول رقم (4-19)

نتائج تحليل فقرات المجال الأول

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة، وفي الوقت المناسب.	3.86	0.76	77.20	12.27	0.00
2	النظام الحالي يوفر تقارير تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط المستقبلي.	3.13	1.05	62.60	1.30	0.20
3	تساعد المعلومات المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التوقعات.	3.42	1.02	68.40	4.49	0.00
4	يوفر النظام الحالي معلومات وتقارير تساهم في تحديد المشكلات التي تواجهها الإدارة أثناء العمل، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة.	3.50	1.01	70.00	5.46	0.00
5	النظام المطبق يراعي التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.	3.40	0.82	68.00	5.39	0.00
6	يوفر النظام الحالي لمتخذي القرار معلومات إضافية تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة محددة (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية).	2.96	1.17	59.20	-0.39	0.70
	جميع فقرات المجال	**3.39**	**0.71**	**67.80**	**5.81**	**0.00**

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "118" تساوي 1.98

- **نتائج تحليل فقرات المجال الأول:**

فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.

تم إعداد الفقرات (من رقم 1 إلى رقم 6) المُكوِّنة للمجال الأول بهدف اختبار الفرضية الأولى (**نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة α=0.05**)، وقد تم تطبيق اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات المجال، حيث أظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4-19) ما يلي:

1. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (1) 77.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 12.27 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية الحالي يوفر التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة، وفي الوقت المناسب.
2. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (4) 70.00% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 5.46 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن النظام الحالي يوفر معلومات وتقارير تساهم في تحديد المشكلات التي تواجهها الإدارة أثناء العمل، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات اللازمة.
3. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (3) 68.40% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 4.49 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المعلومات المقدمة في التقارير المالية تساعد في تأكيد أو تصحيح توقعات متخذي القرار.
4. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (5) 68.00% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 5.39 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن النظام المطبق يراعي التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.
5. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (2) 62.60% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 1.30 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.20 وهي أكبر من 0.05 مما يدل النظام

الحالي لا يوفر تقارير تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط المستقبلي.

6. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (6) 59.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي – 0.39 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.70 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن النظام الحالي لا يوفر لمتخذي القرار معلومات إضافية تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة محددة (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية).

- **اختبار الفرضية الاولى:**

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة α=0.05.

بناءً على نتائج تحليل فقرات المجال الأول فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.39، والوزن النسبي 67.80% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 5.81 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها، وبالتالي قبول الفرضية الأولى.

ثانياً: نتائج تحليل فقرات المجال الثاني واختبار الفرضية الثانية

جدول رقم (4-20)
نتائج تحليل فقرات المجال الثاني

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية المحوسب المطبق حالياً تتميز بالدقة مع امكانية التحقق من صحتها.	4.11	0.76	82.20	15.99	0.00
2	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات الحالي خالية من التحيز.	4.29	0.69	85.80	20.31	0.00
3	التقارير المالية الصادرة عن النظام المطبق تتميز بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها.	3.89	0.91	77.80	10.68	0.00

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات المستخرجة.	3.91	0.85	78.20	11.60	0.00
5	تعتبر المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية المطبق حالياً على درجة عالية من المصداقية والشفافية.	3.96	0.88	79.20	11.91	0.00
6	يراعي النظام المطبق مبدأ الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية بجانب تحقيق خاصية الموضوعية.	3.61	0.89	72.20	7.46	0.00
	جميع فقرات المجال	**3.96**	**0.63**	**79.19**	**16.73**	**0.00**

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "118" تساوي 1.98

- **نتائج تحليل فقرات المجال الثاني:**

فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.

تم إعداد الفقرات (من رقم 1 إلى رقم 6) المُكوِّنة للمجال الثاني بهدف اختبار الفرضية الثانية **(نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة α=0.05)**، وقد تم تطبيق اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات المجال، حيث أظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4-20) ما يلي:

1. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (2) 85.80% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 20.31 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات الحالي خالية من التحيز.
2. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (1) 82.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 15.99 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على

أن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية المحوسب المطبق حالياً تتميز بالدقة مع امكانية التحقق من صحتها.

3. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (5) 79.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 7.91 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية المطبق حالياً على درجة عالية من المصداقية والشفافية.
4. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (4) 78.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 11.60 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية الحالي يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات المستخرجة.
5. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (3) 77.80% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 10.68 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن التقارير المالية الصادرة عن النظام المطبق تتميز بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها.
6. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (6) 72.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 7.46 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن النظام المطبق يراعي مبدأ الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية بجانب تحقيق خاصية الموضوعية.

- **اختبار الفرضية الثانية:**

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة α=0.05.

بناءً على نتائج تحليل فقرات المجال الثاني وبصفة عامة فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 4.42، والوزن النسبي 79.19% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 16.73 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على فاعلية نظم المعلومات

المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها، وبالتالي قبول الفرضية الثانية.

ثالثاً: نتائج تحليل فقرات المجال الثالث واختبار الفرضية الثالثة

جدول رقم (4-21)
نتائج تحليل فقرات المجال الثالث

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	يتم تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المالية المماثلة من فترة مالية لأخرى.	3.95	0.70	79.00	14.81	0.00
2	تطبق نفس طرق القياس بالنسبة لكل بند من بنود التقارير والقوائم المالية.	3.76	0.74	75.20	11.20	0.00
3	يتم تطبيق نفس طرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مما يسهل إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى.	3.84	0.74	76.80	12.45	0.00
4	يتبع النظام الحالي الأسس والقواعد المحاسبية المعتمدة لكافة المؤسسات الحكومية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 2005.	3.76	0.93	75.20	8.99	0.00
5	طرق الافصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية مماثلة للوزارات الأخرى، مما يجعل المقارنة مع الوزارات الأخرى أمراً ممكناً.	3.26	0.99	65.20	2.86	0.01
6	يوفر النظام الحالي تقارير تساعد الادارة في تقييم الأداء المالي وإجراء المقارنات مع الوحدات الحكومية الأخرى.	3.51	0.85	70.20	6.56	0.00
	جميع فقرات المجال	**3.68**	**0.54**	**73.60**	**13.78**	**0.00**

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "118" تساوي 1.98

- **نتائج تحليل فقرات المجال الثالث:**

فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.

تم إعداد الفقرات (من رقم 1 إلى رقم 6) المُكوِّنة للمجال الثالث بهدف اختبار الفرضية الثالثة **(نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة α=0.05)**، وقد تم تطبيق اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات المجال، حيث أظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4-21) ما يلي:

1. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (1) 79.00% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 14.81 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المالية المماثلة من فترة مالية لأخرى.
2. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (3) 76.80% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 12.45 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتم تطبيق نفس طرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مما يسهل إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى.
3. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (2) 75.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 11.20 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه تطبق نفس طرق القياس بالنسبة لكل بند من بنود التقارير والقوائم المالية.
4. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (4) 75.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 8.99 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن النظام الحالي يتبع الأسس والقواعد المحاسبية المعتمدة لكافة المؤسسات الحكومية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 2005.
5. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (6) 70.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 6.56 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن النظام الحالي يوفر تقارير تساعد الادارة في تقييم الأداء المالي وإجراء المقارنات مع الوحدات الحكومية الأخرى.
6. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (5) 65.20% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 2.86 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي

تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن طرق الافصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية مماثلة للوزارات الأخرى، مما يجعل المقارنة مع الوزارات الأخرى أمراً ممكناً.

- **اختبار الفرضية الثالثة:**

نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية تُحقِّق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها عند مستوى دلالة α=0.05.

بناءً على نتائج تحليل فقرات المجال الثالث فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.68، والوزن النسبي 73.60% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 13.78 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها، وبالتالي قبول الفرضية الثالثة.

رابعاً: نتائج تحليل فقرات المجال الرابع واختبار الفرضية الرابعة

جدول رقم (4-22)

نتائج تحليل فقرات المجال الرابع

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	عدم كفاءة الاجراءات المحاسبية والدورة المستندية المتبعة.	2.95	0.99	59.00	-0.56	0.58
2	ضعف البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة.	2.88	1.12	57.60	-1.15	0.26
3	ضعف بنية تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد عليها النظم الحالية.	3.09	1.12	61.80	0.90	0.37
4	عدم توفر كادر بشري مؤهل وذو خبرة مهنية عالية.	3.12	1.14	62.40	1.13	0.26
5	غياب دور الرقابة على التقارير، وعدم اهتمام المسؤولين في هذا الجانب.	3.18	1.22	63.60	1.65	0.10
6	صعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المطبقة داخل الوزارة وخارجها.	3.38	1.06	67.60	3.90	0.00
	جميع فقرات المجال	**3.10**	**0.87**	**62.00**	**1.27**	**0.21**

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "118" تساوي 1.98

- **نتائج تحليل فقرات المجال الرابع:**

توجد معوقات تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة حالياً في وزارة المالية.

حيث تم إعداد الفقرات (من رقم 1 إلى رقم 6) المُكوِّنة للمجال الرابع بهدف اختبار الفرضية الرابعة **(توجد معوقات تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية عند مستوى دلالة α=0.05)**، وقد تم تطبيق اختبار T للعينة الواحدة لتحليل فقرات المجال، حيث أظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4-22) ما يلي:

1. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (6) 67.60% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 3.90 وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على موافقة أفراد عينة الدراسة على وجود صعوبة في التنسيق بين نظم المعلومات المطبقة داخل الوزارة وخارجها.
2. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (5) 63.60% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 1.65 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.10 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن الموافقة المتوسطة (المحايد)، وذلك يعني عدم وجود موافقة جوهرية من أفراد عينة الدراسة على غياب دور الرقابة على التقارير، وعدم اهتمام المسؤولين في هذا الجانب.
3. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (4) 62.40% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 1.13 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.26 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن الموافقة المتوسطة (المحايد)، وذلك يعني عدم وجود موافقة جوهرية من أفراد عينة الدراسة على عدم توفر كادر بشري مؤهل وذو خبرة مهنية عالية.
4. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (3) 61.80% وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 0.90 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.37 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن الموافقة المتوسطة (المحايد)،

وذلك يعني عدم وجود موافقة جوهرية من أفراد عينة الدراسة على ضعف بنية تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد عليها النظم الحالية.

5. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (1) 59.00% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 0.56- وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.58 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن الموافقة المتوسطة (المحايد)، وذلك يعني عدم وجود موافقة جوهرية من أفراد عينة الدراسة على عدم كفاءة الاجراءات المحاسبية والدورة المستندية المتبعة.
6. بلغ الوزن النسبي في الفقرة رقم (2) 57.60% وهو أقل من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 1.15- وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.26 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن الموافقة المتوسطة (المحايد)، وذلك يعني عدم وجود موافقة جوهرية من أفراد عينة الدراسة على ضعف البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة.

- **اختبار الفرضية الرابعة:**

توجد معوقات تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية عند مستوى دلالة α=0.05.

بناءً على نتائج تحليل فقرات المجال الرابع فقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور 3.10، والوزن النسبي 62.00% وهي أكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة T المحسوبة المطلقة تساوي 1.27 وهي أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.21 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود موافقة جوهرية من أفراد عينة الدراسة على وجود معوقات تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارة، حيث كان متوسط آراء أفراد عينة الدراسة محايد بالنسبة لوجود معوقات تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة الحالية، باستثناء وجود صعوبة في التنسيق بين نظم المعلومات المطبقة داخل الوزارة وخارجها.

وفي رأي الباحث أن نتيجة تحليل فقرات المجال الرابع تؤكد نتائج تحليل المجالات الثلاث الأولى، والتي أثبتت فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها، وان كانت بنسبة ليست كبيرة.

خامساً: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة واختبار الفرضية الخامسة

- **تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة حول:**

فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية تعزى الى الاختلاف في كلٍ من متغير المركز الوظيفي، الادارة العامة، والبرنامج المحاسبي المستخدم.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار الفروق بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى إلى الاختلاف في كلٍ من متغير المركز الوظيفي، الادارة العامة، والبرنامج المحاسبي المستخدم. والنتائج موضحة في جدول رقم (4-23)، (4-24)، (4-25) على التوالي.

جدول رقم (4-23)

نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى المركز الوظيفي

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية	بين المجموعات	1.72	3	0.58	2.11	0.10
	داخل المجموعات	31.28	115	0.27		
	المجموع	33.00	118			

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "115,3" تساوي 2.68

بناءً على نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة الموضحة في جدول (4-23) تبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 2.11 وهي أصغر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.68، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.10 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الاختلاف في متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (4-24)

نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الادارة العامة

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية	بين المجموعات	6.08	9	0.68	2.74	0.01
	داخل المجموعات	26.92	109	0.25		
	المجموع	33.00	118			

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "109,9" تساوي 1.96

جدول رقم (4-26)

نتائج اختبار أقل فرق معنوي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الادارة العامة

الادارة العامة	الادارات الأخرى	فرق المتوسطين	القيمة الاحتمالية
الإدارة العامة للشئون الادارية والمالية	الحسابات العامة	-.66 (*)	.04
	الرواتب	-.78 (*)	.01
	الرقابة الداخلية	-.77 (*)	.02
	الرقابة المالية العسكرية	-.68 (*)	.04
الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة	الخزينة العامة	-.38 (*)	.03
	الحسابات العامة	-.49 (*)	.00
	الرواتب	-.61 (*)	.00
	الرقابة الداخلية	-.60 (*)	.00
	الرقابة المالية العسكرية	-.51 (*)	.00
	ضريبة الدخل	-.29 (*)	.03

(*) الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى دلالة 0.05

بناءً على نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة الموضحة في جدول (4-24) تبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 2.74 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 1.96، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.01 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الاختلاف في متغير الادارة العامة.

وبينت نتائج اختبار أقل فرق معنوي الموضحة في جدول (4-26) أن متوسط آراء عينة الدراسة في الادارة العامة للشؤون المالية والادارية كان مختلف معنوياً عن متوسطات آراء عينة الدراسة في كلٍ من الادارة العامة للحسابات العامة والرواتب والرقابة الداخلية والرقابة المالية العسكرية، كما أن متوسط آراء عينة الدراسة في الادارة العامة لضريبة القيمة المضافة كان مختلف معنوياً عن متوسطات آراء عينة الدراسة في كلٍ من الادارة العامة للخزينة العامة والحسابات العامة والرواتب والرقابة الداخلية والرقابة المالية العسكرية وضريبة الدخل.

ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى اختلاف النظام المطبق في كل ادارة، والتقارير الصادرة عنها.

جدول رقم (4-25)

نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى البرنامج المحاسبي المستخدم

البند	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية	بين المجموعات	4.91	6	0.82	3.26	0.01
	داخل المجموعات	28.09	112	0.25		
	المجموع	33.00	118			

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "112,6" تساوي 2.17

جدول رقم (4-27)

نتائج اختبار أقل فرق معنوي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى البرنامج المحاسبي المستخدم

البرنامج المحاسبي المستخدم	البرامج الأخرى	فرق المتوسطين	القيمة الاحتمالية
نظام ضريبة القيمة المضافة	النظام المالي المركزي	-.45 (*)	.00
	النظام المالي الموحد	-.21	.38
	نظام رواتب المدنيين	-.61 (*)	.00
	نظام رواتب العسكريين	-.39	.14
	نظام ضريبة الدخل	-.29 (*)	.03
	برنامج الاصيل الذهبي	-.25	.40

(*) الفرق بين المتوسطين معنوي عند مستوى دلالة 0.05

بناءً على نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة الموضحة في جدول (4-25) تبين أن قيمة F المحسوبة تساوي 3.26 وهي أكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.17، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.01 وهي أقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الاختلاف في متغير البرنامج المحاسبي المستخدم.

وبينت نتائج اختبار أقل فرق معنوي الموضحة في جدول (4-27) أن متوسط آراء عينة الدراسة المستخدمين لبرنامج ضريبة القيمة المضافة كانت مختلفة معنوياً عن متوسطات آراء عينة الدراسة المستخدمين كلٍ من برنامج النظام المالي المركزي وبرنامج رواتب المدنيين وبرنامج ضريبة الدخل.

ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى أن البرنامج المحاسبي المستخدم يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، وعليه فإن الاختلاف في البرنامج المستخدم له دور كبير في اختلاف فاعلية نظام المعلومات المطبق في تحقيق جودة التقارير الصادرة عنه.

- **اختبار الفرضية الخامسة:**

توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الاختلاف في كلٍ من متغير المركز الوظيفي، الادارة العامة، والبرنامج المحاسبي المستخدم.

بناءً على نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى إلى الاختلاف في كلٍ من متغير المركز الوظيفي، الادارة العامة، والبرنامج المحاسبي المستخدم، والموضحة في كلٍ مِن الجدول رقم (4-23)، (4-24)، (4-25) على التوالي، تَبيَّن الآتي:-

1) **لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الاختلاف في متغير المركز الوظيفي.**

2) **توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الاختلاف في متغير الادارة العامة.**

3) **توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة α=0.05 بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الاختلاف في متغير البرنامج المحاسبي المستخدم.**

وعليه تم اثبات أن هناك توافق بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارة في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها" وإن كان هناك اختلاف في المركز الوظيفي، بينما لم يتحقق هذا التوافق عند الاختلاف في متغير الادارة العامة أو البرنامج المحاسبي المستخدم.

❖ **تحليل المجالات الثلاث الأولى، والاجابة على مشكلة الدراسة**

- **نتائج تحليل المجالات الثلاث الأولى:**

جدول رقم (4-28)
ملخص نتائج تحليل المجالات الثلاث الأولى

م	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة T	القيمة الاحتمالية
1	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.	3.38	0.71	67.60	5.81	0.00
2	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.	3.96	0.63	79.20	16.73	0.00
6	فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.	3.68	0.54	73.60	13.78	0.00
	جميع المجالات الثلاث الأولى	**3.67**	**0.53**	**73.40**	**13.88**	**0.00**

قيمة T الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "118" تساوي 1.98

- **الإجابة على مشكلة الدراسة:**

ما مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها.

للإجابة على مشكلة الدراسة تم تطبيق اختبار T للعينة الواحدة لتحليل المجالات الثلاث الأولى والمتعلقة بقياس مدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق الخصائص النوعية الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية، والمتمثلة في (الملاءمة، الموثوقية، الثبات والقابلية للمقارنة)، حيث أظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4-28) أن المتوسط الحسابي لجميع مجالات الاستبانة المتعلقة بسؤال مشكلة الدراسة 3.67، والوزن النسبي 73.40% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة T المحسوبة المطلقة 13.88 وهي اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على فاعلية نظم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها.

وتأسيساً على نتيجة اختبار الفرضية الخامسة والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" تعزى الى الاختلاف في كل من متغير الادارة العامة والبرنامج المحاسبي المستخدم، تم تصنيف متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" حسب كل من الادارة العامة والبرنامج المحاسبي المستخدم، وذلك كما هو موضح في كل من الجدول رقم (4-29)، (4-30) على التوالي.

جدول رقم (4-29)

المتوسط الحسابي لآراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" حسب الادارة العامة

الادارة العامة	العدد	المتوسط الحسابي
الشئون الادارية والمالية	3	3.19
ضريبة القيمة المضافة	28	3.36
الهيئة العامة للبترول	3	3.61
ضريبة الدخل	24	3.65
الموازنة العامة	9	3.72
الخزينة العامة	10	3.74
الحسابات العامة	12	3.85
الرقابة المالية العسكرية	10	3.87
الرقابة الداخلية	10	3.96
الرواتب	10	3.97
جميع الادارات العامة	**119**	**3.67**

حيث أظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4-29) أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق في الادارة العامة للرواتب هو الأكثر فاعلية في تحقيق جودة التقارير المالية، بينما تبين أن نظام المعلومات المحاسبية المطبق في الادارة العامة للشئون الادارية والمالية هو الأقل فاعلية في تحقيق جودة التقارير المالية.

جدول رقم (4-30)

المتوسط الحسابي لآراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية" حسب البرنامج المحاسبي المستخدم

البرنامج المحاسبي المستخدم	العدد	المتوسط الحسابي
نظام ضريبة القيمة المضافة	28	3.36
النظام المالي الموحد	5	3.57
برنامج الأصيل الذهبي	3	3.61
نظام ضريبة الدخل	24	3.65
نظام رواتب العسكريين	4	3.75
النظام المالي المركزي	42	3.81
نظام رواتب المدنيين	13	3.97
جميع البرامج المحاسبية المستخدمة	**119**	**3.67**

كما أظهرت النتائج الموضحة في جدول رقم (4-30) أن نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدم برنامج نظام رواتب المدنيين كانت الأكثر فاعلية في تحقيق جودة التقارير المالية، في حين كانت نظم المعلومات المحاسبية التي تستخدم برنامج النظام المالي الموحد الأقل فاعلية في تحقيق جودة التقارير المالية.

وبشكل عام لقد تبين أن فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الادارات المسئولة عن تنظيم الأحداث المالية الخاصة بوزارة المالية والمتمثلة في الادارة العامة للشئون الادارية والمالية ومجمع الايرادات كانت منخفضة نسبياً مقارنةً بالإدارات الأخرى المسئولة عن تنظيم مجمل النشاط المالي الحكومي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

- النتائج
- التوصيات
- الدراسات المقترحة

❖ النتائج

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية للدراسة الميدانية التي طُبِّقت على الادارات العامة التابعة لوزارة المالية في قطاع غزة، والتي هدفت إلى دراسة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارة فاعلة بنسبة 73% في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها، أي ما زالت بحاجة لمزيد من التطوير لتعزيز قدرتها على توفير كافة متطلبات متخذي القرارات من التقارير والاحصائيات اللازمة.
2. تتحقق الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية الصادرة عن النظم المطبقة في الوزارة بدرجات متفاوتة، حيث حصلت خاصية الموثوقية على المركز الأول من حيث التحقق، تلاها خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة، في حين جاءت خاصية الملائمة في المركز الأخير بنسبة تحقق مقبولة.
3. تتميز المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الوزارة بدقتها وخلوها من التحيز.
4. البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة في الوزارة لا توفر لمتخذي القرارات قوائم تحليلية أو رسوم بيانية، بحيث تساعد الادارة على إجراء المقارنات وتقديم صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة معينة.
5. ضعف الدور الرقابي للتقارير المالية، حيث أنها غير قادرة على تلبية احتياجات الجهات التشريعية والرقابية للقيام بالمهام الرقابية الموكلة إليها، فهي لا تشتمل على أساليب للتحليل المالي ومعايير ومؤشرات تساعد على اكتشاف الانحرافات.
6. عدم التزام وزارة المالية بإعداد معظم التقارير الدورية التي نص عليها القانون، والناتج عن عدم التزام معظم الوحدات الحكومية بإعداد وتسليم التقارير الدورية اللازمة والتي نص عليها القانون، بجانب عدم قدرة النظم المطبقة حالياً على توفير معظم هذه التقارير.
7. صعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الادارات العاملة في وزارة المالية والدوائر المالية التابعة لكافة الوحدات الحكومية في جانب تبادل المعلومات والتقارير المالية، وما له من أثر سلبي غالباً ما يؤدي إلى الحد من القدرة على تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها، بالإضافة إلى صعوبة توفير كافة متطلبات متخذي القرارات من المعلومات.

8. عدم حوسبة المهام والاجراءات المحاسبية في كلٍ من الادارة العامة للجمارك والمكوس، والادارة العامة للأمن الجمركي، والادارة العامة للوازم العامة، وكذلك الدوائر المختصة بالرقابة على الايرادات في كلٍ من الادارة العامة للرقابة الداخلية والرقابة المالية العسكرية، وبالتالي ضعف النظم المطبقة في هذه الادارات في جانب تلبية احتياجات متخذي القرارات من المعلومات وصعوبة توفير التقارير المالية في الوقت الملائم.
9. تبين أن هناك توافق بين متوسطات آراء أفراد عينة الدراسة حول "فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الوزارة في تحقيق جودة التقارير المالية الصادرة عنها" عند الاختلاف في المركز الوظيفي، بينما لم يتحقق هذا التوافق في حالة الاختلاف في متغير الادارة العامة أو البرنامج المحاسبي المستخدم.
10. بشكل عام تبين أن فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في الادارات المسئولة عن تنظيم الأحداث المالية الخاصة بوزارة المالية والمتمثلة في الادارة العامة للشئون الادارية والمالية ومجمع الايرادات كانت منخفضة نسبياً مقارنةً بالإدارات الأخرى المسئولة عن تنظيم النشاط المالي الحكومي.

❖ **التوصيات**

في ضوء ما أسفرت عنه نتائج التحليلات النظرية والميدانية، توصي الدراسة متخذي القرار في وزارة المالية بضرورة العمل جدياً نحو:

1. استكمال حوسبة كافة النظم والاجراءات المحاسبية المطبقة في مختلف دوائر الوزارة بهدف الاستفادة من فوائد استخدام النظم المحوسبة وما لها من أثر ايجابي على جودة مخرجاتها من المعلومات والتقارير المالية.
2. تحسين قدرات البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة بحيث توفر لمتخذي القرارات المعلومات اللازمة مدعمة بقوائم تحليلية ورسوم بيانية، لكي تساعد الادارة في إجراء المقارنات وتقديم صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة معينة.
3. تعزيز الدور الرقابي للتقارير المالية، من خلال تدعيم التقارير المالية بأساليب التحليل المالي ومعايير ومؤشرات تساعد على اكتشاف الانحرافات بحيث تصبح قادرة على تلبية احتياجات الجهات التشريعية والرقابية للقيام بالمهام الرقابية الموكلة إليها.
4. إصدار تعليمات مالية توضح البيانات والمعلومات المطلوب الإفصاح عنها في التقارير المالية الدورية وطريقة عرضها، وذلك من خلال تصميم نماذج موحدة توزع على الوحدات الحكومية لاستخدامها في هذه الغاية.
5. تطوير نظم المعلومات المحاسبية المطبقة حالياً بحيث تصبح قادرة على توفير كافة القوائم والتقارير المالية التي ينبغي أن تصدر عن الوزارة حسب الأنظمة والقوانين المعمول فيها، وتقديمها للجهات المختصة.
6. تفعيل القواعد التشريعية واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإلزام الوحدات الحكومية إعداد وتقديم التقارير والقوائم المالية إلى الجهات المختصة ضمن المدة القانونية، لتعزيز قدرة الوزارة على إعداد التقارير الدورية والحسابات الختامية بدقة، وتقديمها في الوقت المناسب.
7. تعزيز سبل التعاون والتنسيق المشترك بين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الادارات العاملة في وزارة المالية والدوائر المالية التابعة لكافة الوحدات الحكومية.
8. توفير منظومة تقارير مالية متكاملة وموحدة تتضمن قاعدة بيانات شاملة لكافة أوجه النشاط المالي الحكومي، وفتح النوافذ اللازمة والكفيلة بتوفير كافة احتياجات متخذي القرارات من المعلومات والتقارير المالية.

❖ **الدراسات المقترحة**

يوصي الباحث الدارسين والباحثين بتطبيق المزيد من الدراسات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على وزارة المالية، إذ يمكن اقتراح المواضيع التالية:

1. مدى مساهمة نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين الأداء المالي وتعزيز الدور الرقابي لوزارة المالية.
2. فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية.
3. دور نظام المعلومات المحاسبية المحوسب في تطوير أداء الادارة العامة للموازنة العامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. الكتب والدوريات

- أبو خضرة، حسام عبد الله وعشيش، حسن سمير، (2008)، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- أبو صفية، محمد والسقا، منذر والمدهون، محمود، (2005)، "**البرنامج العام للنظام المالي المركزي**"، تقرير غير منشور لفريق التطوير، وزارة المالية، غزة.

- أبو هداف، ماهر، (2011)، "**تقييم مدى كفاءة نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الوقود العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- أحمد، بسام محمود، (2006)، "**دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الخصوصية المحدودة في غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- أمين، السيد لطفي، (2005)، "**مراجعة وتدقيق نظم المعلومات**"، مصر: الدار الجامعية.

- البحيصي، عصام محمد، (2011)، "مخاطر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الفلسطينية العاملة في قطاع غزة: دراسة تطبيقية"، مقال، **مجلة الجامعة الاسلامية**، مجلد 19، العدد الأول.

- البحيصي، عصام محمد، (2001)، "جودة المعلومات المحاسبية وصلاحيتها لاتخاذ القرار"، مقال، **مجلة المحاسب الفلسطيني**، العدد 12.

- الحبيطي، قاسم والسقا، زياد، (2003)، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، الموصل: وحدة الحدباء للطباعة والنشر.

- الحسنية، سليم، (2002)، "**نظم المعلومات الادارية**"، ط (2)، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- الحلبي، إيمان والنونو، منار، (2005)، "**مدى كفاءة ادارة الدين العام في وزارة المالية في ادارة القروض الخارجية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- الحلبي، ضياء، (2010)، "**نظم المعلومات الادارية المحوسبة وأثرها على اللامركزية دراسة تطبيقية على وزارة المالية بغزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- الداية، منذر يحيى، (2009)، "**أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- الرفاعي، خليل، والرمحي، نضال وجلال، محمود، (2009)، "**اثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المستثمرين: دراسة حالة سوق عمان المالي**"، نسخة الكترونية، متوفرة على الموقع التالي:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/11/37.pdf
(تاريخ الاطلاع 2011/08/31).

- الرمحي، نضال محمود والذيبة، زياد عبد الحليم، (2011)، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- الزعانين، علا، (2007)، "**أثر التحول في نظم المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- السلطة الوطنية الفلسطينية، (1998)، "قانون تنظيم الموازنة العامة والشئون المالية"، **الوقائع الفلسطينية**، العدد 25، وزارة العدل، غزة.

- السلطة الوطنية الفلسطينية، (2005)، "النظام المالي للوزارات والمؤسسات العامة"، **الوقائع الفلسطينية**، العدد 59، وزارة العدل، غزة.

- الشريف، حرية، (2006)، "**مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- الشيخ، عبد الرزاق حسن، (2012)، "**دور الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- الشيرازي، عباس مهدي، (1990)، "**نظرية المحاسبة**"، الكويت: مطبعة ذات السلاسل.

- الصعيدي، إبراهيم وجبر، سيد، (2000)، "**مبادئ النظم المحاسبية**"، بدون مكان نشر أو دار نشر.

- الطائي، محمد عبد حسين، (2009)، "**المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، إدارة تكنولوجيا المعلومات**، ط (2)، دار وائل للنشر والتوزيع.

- العيسي، ياسين أحمد، (2003)، "**أصول المحاسبة الحديثة**"، عمان: دار الشروق.

- القاضي، زياد عبد الكريم وأبو زلطة، محمود خليل، (2010)، "**تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**"، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- القشي، ظاهر، (2003)، "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمَّان العربية للدراسات العليا.

- القطناني، خالد محمود حسن، (2005)، " **الضوابط الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية المصرفية المحوسبة: دراسة تحليلية للمصارف التجارية في الأردن**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق.

- المخادمة، أحمد عبد الرحمن، (2007)، "أثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية"، **مجلة المنارة**، المجلد 13، العدد 2.

- الهامي، محمد والسقا، السيد، (2007)، "**المحاسبة الحكومية والمحاسبة الاقتصادية**"، المنصورة: المكتبة العصرية للنشر و التوزيع.

- الهويمل، سعد والحسنيين، عبد الله، (2005)، "**المحاسبة في الاجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية**"، الرياض: معهد الادارة العامة – مركز البحوث.

- جربوع، يوسف محمود، (2004)، "**نظرية المحاسبة**"، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- جمعة، أحمد والعربيد، عصام و الزعبي، إياد، (2007)، "**نظم المعلومات المحاسبية: مدخل تطبيقي معاصر**"، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

- جل، ادمون طارق ادمون، (2010)، "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية العراقية الأهلية من وجهة نظر الادارة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.

- حمادة، رشا، (2010)، "أثر الضوابط الرقابية العامة لنظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الأول.

- حجازي، محمد أحمد، (1992)، "**المحاسبة الحكومية والادارة المالية العامة**"، ط (1)، عمان: وزارة المالية.

- حمزة، محي الدين، (2007)، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية: دراسة تطبيقية"، مقال، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد (23)، العدد الأول.

- حنان، رضوان حلوة، (2009)، "**مدخل النظرية المحاسبية الإطار الفكري والتطبيقات العملية**"، عمان: دار وائل للنشر.

- خليل، محمد، (2003)، "دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات"، **مجلة الدراسات والبحوث**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني.

- سلطان، إبراهيم، (2000)، "**نظم المعلومات الإدارية: مدخل النظم**"، الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

- صلاح، مصلح عبد الله، (2010)، "**دراسة وتقييم نظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الحكومية: دراسة تطبيقية على المؤسسات غير الحكومية في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة.

- عبدالرزاق، حارث حسن،(1993)، "**مدى استخدام المعلومـــات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

- عواد، ناريمان طعمة، (2012)، "**مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية: دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية العاملة في قطاع غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة.

- قاسم، عبد الرزاق محمد، (2004)، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، (ط1)، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

- قاعود، عدنان، (2007)، "**دراسة وتقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- كيسو، دونالد وجيري، ويجاجنت، (2005)، تعريب أحمد حامد، "**المحاسبة المتوسطة**"، الطبعة العربية الثانية، الرياض: دار المريخ للنشر.

- مشهور، أحمد شاهر، (2002)، "**أنظمة المعلومات المحاسبية**"، ط (1)، عمان: جامعة القدس المفتوحة.

- مطر، محمد والسويطي، موسى، (2008)، "**التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والافصاح**"، ط (2)، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

- مطيع، ياسر صادق وابو عقاب، طارق سعيد والشوابكة، عبد الله أحمد، (2007)، "**نظم المعلومات المحاسبية**"، ط (1)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

- موسكوف، ستيفن وسيمكن، مارك، (2005)، "**نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات**"، تعريب كمال الدين سعيد، أحمد حامد حجاج، سلطان المحمد سلطان، الرياض: دار المريخ.

- هلالي، محمد، (2002)، "**المحاسبة الحكومية**"، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- وشاح، محمود، (2008)، "**الاطار العام لتقويم وتطوير النظام المحاسبي الحكومي الفلسطيني**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية بغزة.

- وزارة المالية الفلسطينية، (2012أ)، "**نبذة عن وزارة المالية الفلسطينية**"، نسخة الكترونية، متوفرة على موقع الوزارة: http://mof.gov.ps (تاريخ الاطلاع 2012/01/19)

- وزارة الماليـة الفلسـطينية، (2012"ب")، "**الخطـة التشـغيلية لـوزارة الماليـة**"، نسـخة غيـر منشورة، وزارة المالية بغزة.

- وزارة الماليـة الفلسـطينية،(2012"ج")، "**الخطـة التشـغيلية للخزينـة العامـة**"، نسـخة غيـر منشورة، الادارة العامة للخزينة العامة في وزارة المالية، غزة.

- وزارة الماليـة الفلسـطينية، (2012"د")، "**الخطـة التشـغيلية الرقابـة الداخليـة**"، نسـخة غيـر منشورة، الادارة العامة للرقابة الداخلية في وزارة المالية، غزة.

- وزارة الماليـة الفلسطينية، (2012"هـ")، "**الخطـة التشـغيلية للتطبيقـات الماليـة**"، نسـخة غيـر منشورة، وحدة التطبيقات المالية في وزارة المالية، غزة.

2. المقابلات الشخصية

- أبـو خوصـة، سوسـن، (2012)، مصـمم ومسـئول برنـامج ضـريبة الـدخل، مقابلـة بتـاريخ (2012/6/18)، وزارة المالية بغزة.

- أبـو صـفية، محمـد، (2011)، ق.أ مـدير عـام وحـدة التطبيقـات الماليـة، مقابلـة بتـاريخ (2011/12/18)، وزارة المالية بغزة.

- المدهون، محمود، (2012)، مصمم ومسئول البرنامج العام للنظام المالي المركزي، مقابلة بتاريخ (2012/6/19)، وزارة المالية بغزة.

- الهندي، محمد، (2012)، مصمم ومسئول برنامج ضريبة القيمة المضافة، مقابلة بتاريخ (2012/6/18)، وزارة المالية بغزة.

- عمـارة، سـليمان، (2012)، مسـئول برنـامج النظـام المـالي الموحـد، مقابلـة بتـاريخ (2012/6/17)، وزارة المالية بغزة.

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Abu-Musa, Ahmad A. (2004), "Important Threats to Computerized Accounting Information Systems: An empirical Study on Saudi Organizations", ***Pubic Administration***, A Professional Quarterly Journal**,** Saudi Arabia: The Institute of Public Administration Riyadh, Vol. 44, No. 3.

- Belkaoui, Ahmed R, (2004) , Accounting Theory, 5th ed, London: Thomson Learning.

- Deborah and Wen, Joseph, (2007), "Reducing the threat levels for Accounting Information Systems Challenges for Management, Accountants, Auditors, and Academicians", ***The CPA Journal***, New York: New York state society of CPA, electronic copy, Available on this electronic site: http://www.nysscpa.org/cpajournal/2007/507/essentials/p34.htm. (Visisted in 31/08/2011)

- Granof, Michael, (2007), ***Government and not - for - profit accounting: concepts and practice***, 4th ed, London**:** Joho Wiley & Sons.

- Hendriksen, Eldon and Breda , Michael, (1992), ***Accounting Theory***, 5th ed, Irwin: McGraw-Hill.

- Jones , Fredrick L. and Rama , Dasaratha V., (2006), ***Accounting information systems: a business process approach,*** 2nd ed, Australia: Thomson south-western.

- Romney, Marshall and Paul , Steinbart, (2006), ***Accounting inforemation systems***, 10th ed, New jersy: Pearson education.

- Sori, Zulkarnain Muhamad, (2009), "Accounting Information Systems (AIS) and Knowledge Management: A Case Study", ***American Journal of Scientific Research***, EuroJournals Publishing Inc, electronic copy, available on this electronic site: http://www.eurojournals.com/ajsr.htm. (Visisted in 08/08/2012).

- Sajady, H. and Dastgir, M. and Hashem Nejad, H., (2008), "Evaluation of the effectiveness of Accounting Information Systems", ***International Journal of Information Science and Technology***, Volume 6, Number 2 , electronic copy, available on this electronic site: www.srlst.com (Visisted in 08/08/2012).

- Wang, Qiang and lai, fujun and zhao, xiande, (2008), ***The impact of information technology on the financial performance of third-party logisticsfirm in china***.

الملاحق

- الاستبانة في صورتها النهائية
- أسماء محكمي الاستبانة

ملحق رقم (1)
الاستبانة في صورتها النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية-غـزة
عمادة الدراسـات العليـــا
كليـــــــة التجـــــارة
قسم المحاسبة والتمويـــل

الأخ الفاضل/ الأخت الفاضلة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

الاستبانة التي بين يديك هي جزء من دراسة تم إعدادها لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الاسلامية بغزة، وهي بعنوان:

"مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية"
دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية

يرجى التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة، وإذ نقدم لكم الشكر سلفاً على تعاونكم معنا في جمع البيانات المطلوبة، نؤكد لكم حرصنا الشديد على هذه البيانات، وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث
أسامة كمال دهمان

"مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية"
دراسة تطبيقية على وزارة المالية الفلسطينية

❖ **الرجاء وضع علامة ✓ مقابل الاجابة المناسبة:**

- **القسم الأول: البيانات الديموغرافية:-**

1. **الجنس:**
( ) ذكر ( ) أنثى

2. **المؤهل الدراسي:**
( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه

3. **التخصص العلمي:**
( ) محاسبة ( ) إدارة أعمال ( ) علوم مالية ومصرفية ( ) اقتصاد

4. **سنوات الخبرة:**
( ) أقل من 5 سنوات ( ) من 5 الى أقل من 10 سنوات ( ) 10 سنوات فأكثر

5. **المركز الوظيفي:**
( ) مدير عام ( ) مدير دائرة ( ) نائب مدير/ رئيس قسم أو شعبة
( ) محاسب/ مراقب مالي/ مفتش ضريبي

6. **الإدارة العامة:**
( ) الخزينة العامة ( ) الموازنة العامة ( ) الحسابات العامة ( ) الرواتب
( ) الرقابة الداخلية ( ) الرقابة المالية العسكرية ( ) الشؤون الادارية والمالية
( ) ضريبة الدخل ( ) ضريبة القيمة المضافة ( ) الهيئة العامة للبترول

7. **البرنامج المحاسبي المستخدم:**
( ) النظام المالي المركزي ( ) النظام المالي الموحد ( ) نظام رواتب المدنيين
( ) نظام رواتب العسكريين ( ) نظام ضريبة القيمة المضافة ( ) نظام ضريبة الدخل
( ) برنامج الأصيل الذهبي ( ) برنامج آخر .....

- **القسم الثاني: مجالات الدراسة:-**

المجال الأول: فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الملاءمة في التقارير المالية الصادرة عنها.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي التقارير التي تطلبها الجهات الخارجية والداخلية بسهولة، وفي الوقت المناسب.					
2	النظام الحالي يوفر تقارير تحتوي على معلومات تساعد على التنبؤ بالأحداث المالية المرتبطة بالنشاط المستقبلي.					
3	تساعد المعلومات المقدمة في التقارير المالية في تأكيد أو تصحيح التوقعات.					
4	يوفر النظام الحالي معلومات وتقارير تساهم في تحديد المشكلات التي تواجهها الإدارة أثناء العمل، وبالتالي المساعدة في اتخاذ القرارات.					
5	النظام المطبق يراعي التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية.					
6	يوفر النظام الحالي معلومات إضافية تعطي صورة كاملة عن الأحداث المالية لفترة محددة (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية).					

المجال الثاني: فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصية الموثوقية في التقارير المالية الصادرة عنها.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية المطبق حالياً تتميز بالدقة مع امكانية التحقق من صحتها.					
2	المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات الحالي خالية من التحيز.					
3	التقارير المالية الصادرة عن النظام المطبق تتميز بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها.					
4	يوفر نظام المعلومات المحاسبية الحالي مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان صحة معالجة البيانات وبالتالي سلامة المعلومات.					
5	المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية المطبق على درجة عالية من المصداقية والشفافية.					
6	يراعي النظام المطبق مبدأ الأهمية النسبية للمعلومات التي يتم عرضها ضمن التقارير المالية بجانب تحقيق خاصية الموضوعية.					

المجال الثالث: فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المطبقة في وزارة المالية في تحقيق خاصيتي الثبات والقابلية للمقارنة في التقارير المالية الصادرة عنها.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يتم تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث المالية المماثلة من فترة مالية لأخرى.					
2	تطبق نفس طرق القياس بالنسبة لكل بند من بنود التقارير والقوائم المالية.					
3	يتم تطبيق نفس طرق الافصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية مما يسهل إجراء المقارنات بين فترة مالية وأخرى.					
4	يتبع النظام الحالي الأسس والقواعد المحاسبية المعتمدة لكافة المؤسسات الحكومية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 43 لسنة 2005.					
5	طرق الافصاح عن المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية مماثلة للوزارات الأخرى، مما يجعل المقارنة مع الوزارات الأخرى أمراً ممكناً.					
6	يوفر النظام الحالي تقارير تساعد الادارة في تقييم الأداء المالي وإجراء المقارنات مع الوحدات الحكومية الأخرى.					

المجال الرابع: توجد معوقات تحد من القدرة على تحقيق خصائص الجودة في التقارير المالية الصادرة عن نظم المعلومات المحاسبية المطبقة حالياً في وزارة المالية تتمثل فيما يلي:

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	عدم كفاءة الاجراءات المحاسبية والدورة المستندية المتبعة.					
2	ضعف البرامج والتطبيقات المحاسبية المستخدمة.					
3	ضعف بنية تكنولوجيا المعلومات التي تعتمد عليها النظم الحالية.					
4	عدم توفر كادر بشري مؤهل وذو خبرة مهنية عالية.					
5	غياب دور الرقابة على التقارير، وعدم اهتمام المسؤولين في هذا الجانب.					
6	صعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المطبقة داخل الوزارة وخارجها.					

- إن وُجِد أي استفسار حول الاستبانة يرجى الاتصال على جوال رقم/ 0599748128 أو عبر البريد الالكتروني/ dahman.85@hotmail.com

نشكركم لحسن تعاونكم معنا،،،

ملحق رقم (2)
أسماء محكمي الاستبانة

م	الاسم	التخصص	الوظيفة الحالية
1	أ. د. على شاهين	محاسبة	مساعد النائب الاداري بالجامعة الاسلامية– غزة
2	أ. د. حمدي زعرب	محاسبة	نائب عميد كلية التجارة بالجامعة الاسلامية– غزة
3	أ. د. سالم حلس	محاسبة	محاضر أكاديمي بالجامعة الاسلامية– غزة
4	د. سمير صافي	إحصاء	محاضر أكاديمي بالجامعة الاسلامية– غزة
5	د. نافذ بركات	إحصاء	محاضر أكاديمي بالجامعة الاسلامية– غزة
6	أ. أشرف أبو موسى	محاسبة	محاضر بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية – غزة